كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

" كان" المنفيّة في القرآن الكريم
دراسة نحْويَّة دلاليَّة

إعداد

د/ محمد إبراهيم الفيومي

أستاذ اللغويات المساعد في جامعة الأزهر

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الثاني ـ الجزء الثاني)

(١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)

" كان " المنفية في القرآن الكريم ــ دراسة نحْويّة دلاليّة ـ

محمد إبراهيم الفيومي
قسم اللغويات – كلية الدراسات الإسلامية والعربية – جامعة الأزهر – دمياط – مصر .
البريد الإلكتروني : MohamedAtta.33@azhar.edu.eg

الملخص :
كتاب الله تعالى منبع ثرّ للدراسات النّحْوية واللغوية، لا يزيده تقليب النظر إلا جدّة، ولا تنقضي مباحثه التي تحتاج إلى مزيد بحث ودرس. وهذا البحث يعالج ورود الفعل "كان" ماضيًا أو مضارعًا بعد إحدى أدوات النفي، وهو تركيب كثير الدوران في كتاب الله ﷻ. يرسُم البحث الملامح النّحْوية لهذا التركيب، ويرصد صوره، ويسوق نماذج عدة لكل صورةٍ ورد عليها في كتاب الله تعالى، ويحدّد أدوات النفي التي استعملت معه، ويدرس القضايا النَّحْوية المتصلة به، ويحاول أن يسطّر معانيَه التي أداها في السياقات التي ورد فيها. ومتّكأ هذه الدراسة وعمدتها ــ في المقام الأول ــ كتاب الله ﷻ، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم؛ أتتبع مواطن هذا التركيب فيه، وأصنف الصور التي ورد عليها، وأدرس القضايا النّحْوية والدّلالية المتّصلة به، معتمدًا على ما تيسّر من كتب النحو، ومصنفات التفسير وإعراب القرآن الكريم وقراءاته. ينتظم ذلك في بحث ترجمته: ("كان" المنفيّة في القرآن الكريم ــ دراسة نحْويّة دلاليّة)، ينتهج ــ في المقام الأول ــ المنهج الوصفي، آخذًا بنصيب من المنهج التحليليّ.

الكلمات المفتاحية: كان ــ النفي ــ دراسة ــ نحوية – دلالية .

The Negative Kana "Would Not" in the Glorious Qur'an: A Semantic grammatical study

Mohammed Ibrahim Al-Fayoumi

Department of Linguistics - College of Islamic and Arabic Studies - Al-Azhar University - Damietta – Egypt

@azhar.edu.eg٠٣٣Email : MohamedAtta

Abstract:

Almighty Allah's Book is a rich spring for linguistic and syntactic studies. The more it is pondered, the more it gives new tenor. Its study aspects are endless. Hence, the present research "kana", past or present, preceded by a negative particle. a structure that is frequently mentioned in the Glorious Qur'an. This involves tracing the syntactic features of this structure and surveys its diverse forms, offering several examples to each form from the Glorious Qur'an, identifying the negative particle used with it, and investigating pertinent syntactic issues. This is also coupled with an attempt to list the meanings given by such

For this purpose, the .form within respective contexts present research – which largely adopts a descriptive and analytical approach - draws primarily on the Glorious Qur'an and Al-Muajam Al-Mufahras li Al-Faz Al-Quran Al-

Kareem Wifqa Nuzul al Kalimat (Indexed Dictionary of the Words of the Qur'an), through which the structure under study is traced, with its diverse forms illustrated and respective syntactic and semantic features examined, with recourse to available syntax, Qur'an exegesis and parsing .and recitation reference books

Key Words: Kana – negation – study – grammatical – Semantic.

مُقَدِّمَة

الحمد لله واسع العطاء، ما كان ليعجزَه من شيء في الأرض ولا في السّماء، والصلاة والسّلام على خاتم الأنبياء ﷺ. وبعد: فعلى شرف البحث في كتاب الله، وعظيم الأجر المرتجى، والثواب المبتغى ـــ فإن المرء ليشعر بالجلال حين يتّصل بحثه بخير الكلام، وإنّما يشفع للعبد أننا مأمورون بتقليب النظر في هذه المعجزة الخالدة، وتأمّل ألفاظه وتراكيبه، والوقوف عند أغراضه ومعانيه.

وبين يديك بحث يعالج تركيبًا كثير الدّوران في كتاب الله ﷻ، يرصد صوره، ويسوق نماذج لكل صورة ورد عليها في كتاب الله تعالى، ويحاول أن يسطّر بعض معانيه التي أداها في السّياقات التي اكتنفته، ويدرس القضايا النّحْوية المتّصلة به.

وإذا كان النفي وأدواته وأساليبه ــ عامة، وفي القرآن الكريم خاصةً ــ قد حظي بدراسات وبحوث، وقع لي منها: النفي في الجملة العربيّة وعلاقته بالمعنى لمحمد النقيب، وأثر النفي في الأحكام النّحْوية ــ دراسة نحْويّة وصفيّة ليحيى الحكمي، وأسلوب النفي ــ أدواته ودلالاته لعز الدين مختار، والألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب العربيّة ــ دراسة وصفيّة دلالية لجزاء المصاروة، والنفي الضمنيّ في الجملة العربيّة ــ أساليبه وأدواته لمها عبده، وأساليب النفي في القرآن الكريم ــ تركيبها ودلالتها لصلاح رمضان.

ــ فإنني لم أجد دراسة تناولت "كان" المنفيّة [1] بالدراسة والبحث، سواء أكان على وجه العموم، أم كان في كتاب الله ﷻ، الأمر الذي حدا بي إلى دراسة هذا التركيب الذي شغل ذهني تنوعُ صوره في كتاب الله تعالى، واختلاف مضامينه، وكثرة دورانه في القرآن الكريم، حتى إنك لتجده قوام آيات كريمة بأكملها، قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ﴾الأنفال ٣٣، وقال:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يَكُونُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنۡ أَوۡلِيَآءَۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ ﴾ هود ٢٠، وبه افتتحت سورة كريمة هي سورة البينة.

ومتّكأ هذه الدراسة وعمدتها ــ في الرّتبة الأولى ــ كتاب الله ﷻ، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم؛ تتتبع مواطن هذا التركيب، وتصنّف الصور التي ورد عليها، وتدرس القضايا المتصلة به، معتمدةً على كتب النحو، ومصنفات التفسير وإعراب القرآن الكريم وقراءاته.

وقد خرج البحث في مقدمة تطالعها، يليها تمهيد يوضّح كثرة دوران "كان" ــ بتصرفاتها ــ في كتاب الله ﷻ ، ويعرض لمصطلحي "النفي" و"الجحد". ويعقب التمهيد ستة مباحث، يحصر أولها صور تركيب جملة "كان" المنفيّة في القرآن الكريم، ويدرس ثانيها لام الجحود التي تختصّ بخبر "كان" المنفية، ويعالج ثالثها ما قد يعرض لمضارع "كان" المنفية المجزوم من حذف النون في كتاب الله،

(١) في تعبيري بـ(كان) تجوّز في التَّعبير؛ فقدْ تُنفَى في حالتي المضيّ والمضارعة، وهو تعبير سائغ عند النحويين. ينظر مثلًا: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٢٤/١؛ حيث الحديث عن "كان" المنفية، والاستشهاد بمضارعها المجزوم بـ"لم".

ويبحث رابعها حمل بعضهم "كان" المنفية على الزيادة في بعض الآيات الكريمة، ويحاول خامسها بيان بعض المعاني السّياقيّة لجملة "كان" المنفية في كتاب الله، ويرصد آخرها لمحات حول استعمال "ما كان" و"لم يكن" في القرآن الكريم، ثمّ يتذيل البحث خاتمة توجز ما انتهى إليه من نتائج، يعقبها فهرس المصادر والمراجع. ينتظم ذلك في بحث ترجمته: ("كان" المنفيّة في القرآن الكريم ــ دراسة نحْويّة دلاليّة)، ينتهج ــ في المقام الأول ــ المنهج الوصفي، آخذًا بنصيب من المنهج التحليليّ.

وتهدف هذه الدراسة إلى طائفة من الأمور، فيما يلي بيانها:

*جمع مواضع "كان" المنفيّة في آيات القرآن الكريم.

*حصر صور تركيب جملتها في كتاب الله ــ تعالى ــ .

*بيان أدوات النفي المستعملة لنفيها في الذكر الحكيم.

*جمع القضايا النّحْوية المتّصلة به ودراستها.

*الإشارة إلى ما يظهر من المعاني السّياقيّة لهذا التركيب في آيات القرآن الكريم.

وبعد، فهذه دراسة نحْويّة دلاليّة لبعض آيات قرآنيّة كريمة، آمُل أن تضيف لبنة في صرح الدّراسات النَّحْوية القرآنيّة، وأن تفيد دارسي العربية ومريديها. اللهمَّ ــ بفضلك ولطفك ــ بارك فيها، وانفع بها، وأثب عليها.

تمهيد

بداية أشير إلى أنّ الفعل " كان" ــ ماضيًا ومضارعًا وأمرًا ــ كثير الدوران في آيات القرآن الكريم، وبالنظر في "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" ندرك بالغ هذه الكثرة، ونرى ذلك التنوّع على النّحو التّالي: ورد بصيغة الماضي في مواضع أربت على الألف(١)، وورد بصيغة المضارع في مواضع جاوزت المئتين، وورد بصيغة الأمر في اثنتين وعشرين آية.

ويسلّط هذا البحث الضوء على "كان" المنفيّة في كتاب الله تعالى، سواء في صورة المضيّ، أم في صورة المضارعة، و(كان) فعل يستعمل ناسخًا ناقصًا، وقد يستعمل تامًّا، وقد ورد الاستعمالان في كتاب الله تعالى. كذا حمله النّحويون على الزيادة في بعض التراكيب العربية الفصيحة، وثمّة آيات كريمة حملت فيها "كان" على الزيادة عند بعضهم. وقد وردت "كان" منفية في كلّ.

و"النفي" في اللغة(٢): مصدر الفعل "نَفَى"، تقول: نفيته أنفيه وأنفوه من المكان، إذا نحيّتَه عنه، ونُفي فلانٌ من البلد: أُخرج وسُيّر وطُرد، ونفَى الشيءُ ينْفِي نفْيًا: تنحّى. وانتفى شَعْرُه: ثار وذهب وشعث وتساقط، وانتفى الشّجرُ من الوادي: ذهب. ونفْيُ المطر ونُفايته: رَشَاشه، ونفيُّ القِدْر: ما جفأتْ به عند الغلْي.

---

(١) تحديدًا أربعة وسبعون وألف موضع. وفي هذا السّياق أشير إلى أن الشيخ عضيمة نصّ على أنه قد كثر ذكر (كان) وأخواتها في القرآن، حتى بلغت قرابة خمسمائة وألف موضع. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث ٣٢٠/١. ونلحظ مما ذكرتُ أن "كان" ــ في الأزمنة الثلاثة ــ ذُكرت في ثلاثمائة وألف موضع.

(٢) ينظر معجمات: أساس البلاغة ٢٩٦/٢، ولسان العرب ٣٣٦/١٥، والمصباح المنير ٦١٩/٢، وتاج العروس ١١٦/٤٠، والمعجم الوسيط ٩٤٣/٢.

وفلان نفيٌّ: دعيٌّ قد نُفي، ثمّ قيل لكلّ شيْء تدفعه ولا تثبته: نفيتُه فانتفى، ونفيْتَ النّسبَ: إذا لم تثبتْه، وجحدتَه وتبرأْتَ منه.

ونفيد من هذا: أنّ مفهوم الفعل "نفَى" يدور حول عدم الوجود، وأنّ بابه "فعَلَ يفعِل"؛ وهو وزن مطّرد في الفعل النّاقص يائيّ اللام، وحكوا ضمّ عين مضارعه، وهو متعدٍّ في كليهما، وقد استُعمل لازمًا من باب "فعَل يفعِل" في قولهم: نفَى الشيُ ينفِي، أي: تنحَّى.

والنفي في الاصطلاح[1]: الإخبار عن ترك الفعل، وهو خلاف الإثبات. وكل معنى يلحقه النفيُ يُسمَّى منفيًّا.

والنَّفي ــ عند النَّحْويين ــ نوعان[2]: النفي المحض؛ وهو النفي الخالص من معنى الإثبات، نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص]٣، والنفي غير المحض؛ وهو ما انتُقض فيه النفي، فهو نفي في الصورة، وإثبات في المضمون، نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران)١٤٤؛ فالمعنى: محمّد ﷺ رسول قد خلت من قبله الرّسل.

(١) ينظر: التعريفات للجرجاني ص٢٤٥، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية للبدي. ص٢٢٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١٢/٤، ومعجم المصطلحات للّبدي ص٢٢٧، ومعجم مصطلحات النحو لعبادة. ص٢٨٥.

وقد يُسمَّى النّفي جحدًا، و"الجحد": إنكار الشَّيء الظّاهر أو المعلوم[١]. وقيل: نفي ما في القلب إثباته، وإثبات ما في القلب نفيه[٢]. وقيل: الإخبار عن ترك الفعل في الماضي؛ فالنفي أعم منه[٣].

وذكر ابن الشجريّ(ت٥٤٢هـ) أنّ بعض علماء العربيّة يرادف بين النفي والجحد، وإنما النفي أعمّ؛ فإذا كان النافي صادقًا فيما قاله سُمّي كلامُه نفيًا، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سُمّي ذلك النفي جحدًا [٤].

ويتحصّل لنا أن ثمّة علاقة قربى بين النفي والجحد سوّغت لبعض علماء العربية المرادفة بينهما، فيتناوبان في عبارتهم، وإن كان التحقيق أن بينهما فرقًا؛ ذلك أنّ كل جحود نفي، لكن لا يكون النفي جحودًا إلّا إذا اتّسم بالمبالغة، ومن صور هذه المبالغة: إنكار ظاهر أو معلوم، أو ادعاء القائل نفي ما ثبت لديه، أو اختصاصه بالماضي الذي حدث.

و"الجحد" مصطلح يتردد في كتب الكوفيّين[٥] في مقابل مصطلح "النّفي" عند

(١) ينظر: الفروق اللغوية للعسكري ص ٤٦.
(٢) ينظر: المفردات للراغب ص١٨٧، والكلّيات للكفوي ص٣٥٦ (ونصَّ على أنَّه ليس بمرادف للنفي من كل وجه).
(٣) ينظر: التعريفات ص٧٤.
(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩١/١، والبرهان للزركشي ٣٧٦/٢، والإتقان ٢٦١/٣.
(٥) ينظر (مثلًا): معاني القرآن للفراء في مواضع، منها: ١/ ٥٢، ١٦٠، ومجالس ثعلب ١٠١/١، ١٣٢، والأضداد لابن الأنباري ص١٩٥، ٢١٦، وشرح القصائد السبع له ص٥٣، ٢٦٧، وإيضاح الوقف والابتدا له ١١٨/١، ١٣٩.

البصريين[١]، ومما يجدر الإشارة إليه أمران: أّن التعبير بالجحد ورد في كتب بعض البصريين[٢]، وأنه استُعمل اسم المفعول منه، فكما قالوا: "منفِيّ" قالوا: "مجْحُود"[٣].

(١) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي للخثران. ص١٤٦. وقد استعمل الفراء "نَفَى" في معاني القرآن ٨٩/١، ١٦٦.

(٢) ينظر (مثلًا): الجمل المنسوب للخليل ص٢٢٠، ٢٧٠، وغيرها، واللامات للزجاجي ص٧٥، ١١٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٠٤/١، ٣٠٨، وغيرها، ورسالة في منازل الحروف للرماني ص٥٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٦/١، وإيضاح الوقف والابتداء ١١٨/١، ١٢٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٣/٣، ٥٢، ٥٨.

المبحث الأول

صور تركيب جملة "كان" المنفيّة في القرآن الكريم

بالنظر في آيات القرآن الكريم يمكن حصر صور تركيب جملة "كان" المنفيّة في القرآن الكريم فيما يلي:

١ـ اسمها اسم ظاهر، أو ضمير "بارز أو مستتر"، وخبرها مفرد:

ــ نحوُ قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا ﴾[آل عمران]٦٧، و﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾هود ٢٠، و﴿ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ الكهف٥١، و﴿ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾الشعراء ٢٠٩، و﴿ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴾[مريم١٤].

ــ وقد ولي الخبر أداة الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[يونس١٩]، و﴿إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ يس١٩، ٥٣؛ وقد وردت قراءةٌ قرآنيّةٌ بالرفع في الموضعين: (صيحةٌ واحدةٌ)(١)، وحُملتْ على أنّ "كان" تامّة، و(صيحة) فاعلها.

ــ وقد فصل بين معمولي (كانَ) جارّ ومجرور، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف١٣]، وظرف نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾النساء٧٢.

ــ كذا فصل بين معموليها جارّ ومجرور، ومنادى، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم]٤.

---

(١) نُسبت قراءة الرفع إلى أبي جعفر، وشيبة، ومعاذ بن الحارث. ينظر: المبسوط للنيسابوري ص٣٧٠، والمحتسب ٢٠٦/٢، والكامل في القراءات لليشكري ص٦٢٥، والنشر ٣٥٣/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٦٦.

ــ وكذا فصل حرف الجواب المهمل (إذًا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُواْ إِذًا مُّنظَرِينَ﴾[الحجر٨].

٢ـ اسمها اسم ظاهر، أو ضمير "بارز أو مستتر"، وخبرها شبه جملة

ــ نحوُ قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ﴾الحديد١٦، و﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشركين﴾آل عمران ٩٥، و﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ﴾[يونس٦١].

ــ وقدْ ولي الخبرُ أداةَ الاستثناءِ (إلَّا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ﴾التوبة ١١٤].

٣ـ اسمها اسم ظاهرٌ معرفة، وخبرها مصدر مؤوَّل

ــ نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾يونس٣٧؛ والتقدير: وما كان هذا القرآن افتراء[1]، وولي الخبرُ أداةَ الاستثناءِ (إلَّا) في قوله تعالى[2]:﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام٢٣].

---

(١) فالمصدر هو الخبر مبالغةً، وقد نسب النحاسُ هذا التقدير إلى الكسائي. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٧/٢. وأجازوا وجهين آخرين في الخبر على طريق الحذف: أولهما أن يكون من باب حذف المضاف، والتّقدير (ما كان هذا القرآن ذا افتراء)، والآخر: أنّ الخبر محذوف، والتّقدير: ما كان هذا القرآن ممكنًا أن يفترى. ينظر: التبيان للعكبري ٦٧٥/٢.

(٢) على قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم. وقرأ "تكن فتنتَهم" نافع وأبو عمرو وشعبة عن عاصم، وقرأ "يكن فتنتَهم" الكوفيّان والحضرمي، ورويت ثلاثة الأوجه عن ابن كثير. ينظر: السبعة ص٢٥٤، ٢٥٥، ومعاني القراءات ٣٤٧/١، وحجة القراءات ص٢٤٣، ٢٤٤.

ومن هذا القبيل ــ على وجه مرجوح[1] عند الزجاج(ت٣١١هـ) ــ قوله تعالى:﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾[الأعراف٥].

٤ـ اسمها ضمير "بارز أو مستتر"، وخبرها جملة فعلها فعل ماضٍ

نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[النساء ٢٣]، و﴿أَوَلَمْ تَكُونُواْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ﴾[إبراهيم ٤٤]، و﴿لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ﴾[الأنعام ١٥٨].

٥ـ اسمها اسم ظاهر، أو ضمير "بارز أو مستتر"، وخبرها جملة فعلها فعل مضارع دون لام

نحوُ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[المؤمنون ١٠٥]، و﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ﴾[العنكبوت ٤٨]، و﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ﴾[النحل ٢٨]، و﴿مَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللّهِ مِن شَيْءٍ﴾يوسف ٦٨.

وقدْ فصل معمول الخبر المتقدّم بين اسم "كان" وخبرها في قوله تعالى: ﴿تَبَرَّأْنا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾[القصص ٦٣]. وبعض كتب إعراب القرآن الكريم[2] تخرج الآية الكريمة من النفي بجعل (ما) مصدريّة، والتقدير على نزع الخافض: "تبرأنا إليك ممّا كانوا يعبدون"، أي: تبرأنا إليك من عبادتهم.

---

(١) رجّح الزجاج (في معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٢) إعراب المصدر المؤول اسم كان مؤخرًا، وبه اكتفى النحاس في إعراب القرآن ٤٥/٢، وأجازهما العكبرى في التبيان ٥٥٧/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للباقولي٩٢٠/٣، والتبيان للعكبري ١٠٢٤/٢، وإعراب القرآن العظيم للأنصاري ص٤٣١، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش ٣٦١/٧. وتتبعه الأخير بقوله: (ولا أرى داعيًا لهذا التكلّف؛ لأن المعنى: ما كانوا يعبدوننا، وإنما كانوا يعبدون أهواءهم، ويسترسلون مع شهواتهم). قلت: وبقوله أقول.

٦ـ اسمها اسم ظاهر، أو ضمير "بارز أو مستتر"، وخبرها جملة فعلها مضارع تتصدره لام

نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[البقرة ١٤٣]، و﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ﴾[هود ١١٧]، ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّــهُ﴾الأعراف ٤٣، و﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ﴾[الحجر٣٣].

٧ـ خبرها مفرد متقدّم، واسمها المصدر المؤوّل مؤخّر

وقد ولي الاسم أداة الاستثناء (إلَّا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾[الأعراف ٨٢]، و﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّــا أَن قَــالُوا﴾[الجاثيــة ٢٥]. وعلّلوا [١] لجعل المصدر المؤوّل اسمًا هنا بأنه أعرف من المضاف المتقدّم؛ لأنه في رتبة الضمير؛ لامتناعه من الوصف امتناع الضمير، فكان أجــدر باســتحقاق الاسميّة، على جواز الوجهين في العربية، وورودهما في القراءة الواحدة. وقــد قرئ [٢] برفع (جوابُ)، و(حجتُهم)؛ فيعربان اسم كان، والمصدر المــؤوّل يتعــيّن للخبريّة، وتُحمل الآيات الكريمــة علــى الصّــورة الثّالثــة، وقــد ضــعّف ابــن هشام(ت٧٦١هــ) قراءة الرفع، قال: (والرفع ضعيف كضعف الإخبــار بالضــمير عمَّا دونه في التعريف)[٣]، ولا وجه لحكمه؛ فثمّة قراءة سَبْعيّة أشرت إليها قبل: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام٢٣] .

ــ وثمّة آية كريمة لا استثناء فيها؛ هي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَــةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾الشعراء ١٩٧؛ فخبرها المتقدم مفرد (آيَةً)، والمصدر

(١) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٣١٤/٢.

(٢) قراءتان غير سبعيّتين نسبتا إلى الحسن وغيره، ينظر ما ورد في القراءتين ونسبتهما في: جــامع البيان للداني١٥٨٥/٤، والنشر لابن الجزري٣٧٢/٢، ومعجم القراءات للخطيب ١٠١/٣، ٤٦٨/٨.

(٣) مغني اللبيب ٣٦٩/٥.

المؤول اسمها المتأخر، والتقدير: (أو لم يكن علمُ علمائهم به آيةً لهم). وقد قرئ: ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ آيَةٌ أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بالتاء ورفع (آية) [1]؛ على تمام كان، و(آية) فاعلها، والمصدر المؤوّل بدل منه، أو عطف بيان.

ــ وفصَل الظَّرفُ والجملة المضافة إليه بين معمولي(كان) في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾الأعراف٥.

٨ـ خبرها شبه جملة متقدم، واسمها مجرور بمِنْ الزائدة

نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾المؤمنون ٩١، ونحو: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ﴾[ص٦٩]. ويفصلُ (غالبًا) جارٌّ ومجرور بين المعمولين، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾[الأعراف٣٩]، و﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَانٍ﴾[سبأ٢١].

٩ـ خبرها شبه جملة متقدّم، واسمها مصدر مؤول

نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾[آل عمران١٦١]، و﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا﴾[النساء ٩٢]، و﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾[المائدة ١١٦].

ــ وقد فصَل بينهما المعطوفُ على المجرور، نحوُ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة١١٣]، و﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ اللّهِ﴾التوبة١٢٠.

ــ وفَصلَ بينهما المعطوف، والظَّرف (إذا) وصِلته في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[الأحزاب ٣٦].

---

(١) نسبت القراءة إلى ابن عامر، وأبي حيوة، وابن أبي عبلة، والزَّعفرانيّ. ينظر: الكامل في القراءات للبشكري ص٦١٢، وغيث النفع للصفاقسي ص٤٤١، والنشر لابن الجزري ٣٣٦/٢.

١٠ـ خبرها شبه جملة متقدّم، واسمها اسم ظاهر مؤخّر

نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص ٦٨]؛ فاسم كان (الْخِيَرَةُ)، وخبرها (لَهُم). وقد ذكر معربو القرآن الكريم[١] أنّ (كان) في الآية الكريمة تحتمل التمام، ولا نفي؛ وذلك على أحد وجهين: أحدهما أن (ما) مصدريّة، والمصدر المؤوّل واقع موقع اسم المفعول في محل نصب مفعول به، أي: ويختار مُختَارَهم. والآخر أن (ما) موصولة بمعنى (الذي)[٢]، والعائد محذوف، والتقدير: ويختار الذي كان لهم الخيرة فيه.

وفصل الجارّ والمجرور بين المعمولين في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ﴾[الروم ١٣]، و﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾البقرة ١٥٠، و﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[النساء ١٦٥].

١١ـ خبرها نكرة متقدمة، واسمها نكرة

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص٤] على الرّاجح في إعرابها[٣].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج١٥٢/٤، وإعراب القرآن للنحاس١٦٥/٣، وإعراب القرآن للباقولي ٩١٩/٣، والتبيان للعكبري ١٠٢٤/٢، والنشر لابن الجزري٢٣١/١، وإعراب القرآن وبيانه للدرويش٣٦٥/٧. ونصّ قوام السنة الأصبهاني في كتابه إعراب القرآن ص٢٩٤ على أنّ (ما) ـــــ في الآية الكريمة ـــــ نافية، وأنّ جعلها غير نافية مذهب بعض القدرية؛ لأنَّ من أصل مذهبهم أنّ الخير من الله دون الشر.

(٢) اختاره الطبريّ في تفسيره ٦٠٨/١٩، وفيما يليها من صفحات ردّ حمل (ما) هنا على النفي، أو المصدرية.

(٣) ينظر (مثلًا): إعراب القرآن للنحاس ١٩٦/٥، والحجة للفارسي ٢١٢/٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٨٥٤/٢.

١٢ـ "كان" فعل تام، وفاعلها

نحوُ قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾[المائـــدة٧١]، و﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ [البقرة ١٩٣، والأنفال ٣٩.]

وقد ورد هذا الفاعلُ مجرورًا بـــ(مِن) الزَّائدةِ في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِـــن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ﴾[المجادلة ٧].

***ويتحصّل لنا ما يلي**:

- أحصى البحث اثنتي عشرة صورة ورد عليها تركيب جملة "كان" المنفيّة فـــي كتاب الله تعالى، وقد وردت "كان" المنفيّة في صيغتي الماضـــي والمضـــارع فيها، وهناك صورة لم ترد فيها "كان" المنفيّة بصيغة الماضي، وهي الصورة الرابعة: اسمها ضمير، وخبرها جملة فعلها ماضٍ، وثمّةَ صورة لم ترد فيها "كان" المنفيّة بصيغة المضارع، وهي الصورة الثامنة: خبرها شـــبه جملـــة متقدم، واسمها متأخر مجرور بمِن الزائدة. ولم أجد للصورة الحادية عشـــرة مثالًا غير آية سورة الإخلاص.
- "كان" المنفيّة للمضيّ غالبًا (لفظًا كان المضيّ، أو معنىً "بوقـــوع مضـــارعها بعد لَمْ")، وقلّ مجيئها مضارعًا لفظًا ومعنى؛ في آيات أحصيتها خمس عشرة، على أن استعمال "كان" بصيغة المضيّ ـــ في القرآن عامّة ـــ يزيد علـــى خمسة أضعاف استعمالها بصيغة المضارع.
- تقدم خبر "كان" المنفيّة في بعض الآيات القرآنية الكريمة في خمس صـــور، وجملتها ثلاث حالات:

*حين يكون الخبر شبه جملة (والاسم المؤخَّر صريح "مجرورًا بمِن الزائدة، أو غير مجرور"، أو مصدر مؤوّل).

*وحين يكون الخبر مفردًا، والاسم المؤخَّر مصدر مؤوّل، باستثناء قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام٢٣]، وقراءات لبعض الآيات الكريمة.

*وحين يكون الخبر نكرة متقدمة، والاسم نكرة، على الراجح في إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص٤].

- ولم أجد في القرآن الكريم اسم "كان" المنفيّة يأتي اسمًا ظاهرًا إذا كان خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ على حد: ما كان محمد فعل، ولم يكن محمد فعل.
- وقع خبر "كان" المنفيّة مفردًا، وشبه جملة، وجملةً فعليّة (فعلها ماضٍ دون "قد"، وفعلها مضارع بلام، ودون لام). ولم يقع خبر "كان" المنفيّة في كتاب الله ﷻ جملة اسميّة، وعلى وجه العموم نصّ الشيخ عضيمة[1] على أنّ خبر "كان" لم يقع جملة اسميّة في القرآن الكريم إلا في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾[النحل٩٢].
- تلت "كان" المنفيّة في القرآن الكريم خمسًا من أدوات النفي، نرتبها فيما يلي حسب كثرة ورودها:

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث ١/٣٢٠. وقد أشار إلى أنّ ذلك عند من لم يجعل "هي" ضمير فصل، أو يحمل "كان" على التمام. وقد أجاز الفراء (في معاني القرآن ٢/١١٣) أن يكون "هي" عمادًا، و"أربى" الخبر، وأجاز أن يكون الخبر جملة "هي أربى". وقد نَسب القولَ بجواز إفراد الخبر في الآية الكريمة إلى الكسائيّ والفرّاء: النحاسُ في إعراب القرآن ٢/ ٢٥٩، ونسبه ابن عطية إلى الكوفيين في المحرر الوجيز ٣/ ٤١٨.

١. (ما): نفت "كان" في آيات كثيرة أربت على المئة، منها قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلاَ نَصْرَانِيًّا﴾[آل عمران ٦٧]، و﴿وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾[الكهف ٤٣]، و﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[يونس ١٩].

ونفت مضارعها في آيات قليلة دون العشرة، منها قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾[المائدة ١١٦]، و﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾[الأعراف ١٣]، و﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾[النور ١٦].

٢. (لمْ): في آيات ناهزت الخمسين وردت نافية لمضارع "كان"، منها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ﴾[هود٢٠]، و﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاء﴾[الروم١٣]، و﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾[المدثر٤٣].

٣. (لا): نفت مضارع (كان) في آيات قليلة على النّحو التالي:

*اتصلت بـ"أنْ" في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُواْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾المائدة٧١، و﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾[الحجر٣٢]، و﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[الشعراء ٣].

*واتصلت بـ"أن" و"لام التعليل"[1] في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[البقرة ١٥٠]، و﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء ١٦٥].

*وتلت "حتّى" الغائيّة في قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[البقرة ١٩٣، والأنفال ٣٩].

(١) وتُسمّى هذه اللام "لام كي". ينظر: الجنى الداني ص١٠٥، وإعراب القرآن وبيانه ٥٧/٩.

*وانفردت في قوله تعالى: ﴿وَلَا[1] يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ﴾الحديد١٦.

*وجدير بالذكر أنّ من الأساليب العربيّة الفصيحة التي سطّرها النّحْويون[2] استثناء العرب بمضارع "كان" المنفيّة، نحو قولهم: "قاموا لا يكون زيدًا"، بمعنى: إلّا زيدًا، ولم يرد نحو هذا الاستعمال في القرآن الكريم.

٤.(إنْ): وردت نافية لـ(كان) وقد تلتها (إلّا)[3]، ثمّ خبرها المفرد في آية واحدة، في موضعين من السورة الكريمة نفسها، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾يس١٩، ٥٣.

*وثمّة آيات كريمة حمل الجمهور+ "إنْ" فيها على أنها المخففة من الثقيلة، وتليها اللام الفارقة[4] مؤكِّدة، غير أنّ بعض النّحْويين جعلوا "إن" في هذه الآيات نافية، من ذا[5] قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[البقرة ١٤٣]، و﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾[البقرة

(١) ويجوز إعراب (لا) ناهية، وجزم (تكونوا) بها. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٩/٤، وإعراب القرآن وبيانه ٤٦٧/٩، والجدول لصافي ١٤٩/٢٧.

(٢) ينظر (مثلًا): الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٧، والتعليقة للفارسيّ ١٥٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٨/٣.

(٣) نصّ السّامرائي (في معاني النحو ٢٠٠/٤) على ورود (إن) النافية في القرآن الكريم في عشرة ومئة موضع، كلها مقترنة بـ (إلّا) أو (لمّا) عدا سبع آيات. قلت: يظهر أنها ـــ بحسب ما نُسب إلى الكوفيّين ـــ أكثر من سبع.

(٤) ينظر (مثلًا): المقتضب ١٨٩/١، والأصول ٢٣٧/١، واللامات للزجاجي ص١١٣، ١١٤.

(٥) تلت كان "إنْ" هذه في ستة عشر موضعًا. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ٥٩٠/١ ـــ ٥٩٣.

١٩٨،]و﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾الأنعام ١٥٦، و﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ﴾[يونس ٢٩]، و﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾[الإسراء ١٠٨]، و﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[الشعراء ٩٧]، و﴿ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾[الزمر ٥٦].

وقد نسبوا القول بأنّ "إنْ" ـــ في نحو هذه الآيات الكريمة ـــ نافية واللام بعدها لام "إلّا" إلى الكوفيين(١)، والفراء(٢)، وقد نقل أبو عمر الزاهد(ت٣٤٥هـ) عن شيخه الكوفيّ ثعلب(ت٢٩١هـ) أنّ معنى قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ﴾[الحجر ٧٨]: (وما كان أصحاب الأيكة إلّا ظالمين)(٣). وتجد تقدير معاني بعض هذه الآيات على النفي والاستثناء لدى الزجاج(ت٣١١هـ)، من ذلك(٤): وما كنتم من قبله إلّا ضالّين، وما كنّا إلا غافلين عن تلاوة كتبهم، وما كنا عن عبادتكم إلا غافلين، وما كان وعد ربنا إلا مفعولًا، واللّه ما كنا إلّا في ضلال مبين. لكن الذي يظهر أن هذا عنده تفسير معنى، لا تفسير إعراب، بدليل تعقيبه على قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[البقرة ١٤٣] بقوله: (وهذه اللام دخلت على

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ص١١٤، والهداية لمكيّ ١١٦٦/٢، والإنصاف ٥٢٦/٢، والجنى الداني ص١٣٣، والبحر المحيط ١٢٦/٥، ١٨٧/٨. ولام "إلّا" مصطلح كوفي. ينظر: مصطلحات النحو الكوفي للخثران ص١٢٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٨٣/١، والبحر المحيط ٢٩٩/٢، ٤٩١/٦.

(٣) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ص٢٩٠، ٢٩١. ومثل هذا يستأنس به في نسبة الرأي، وليس دليلًا قاطعًا.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٣/١، ٣٠٧/٢، ١٦/٣، ٢٦٤، ٩٤/٤.

"إنْ"؛ لأن اللام إذا لم تدخل مع "إن" الخفيفة كان الكلام جحدًا، فلولا اللام كان المعنى: "ما كانت كبيرة"، فإذا جاءت "إنْ" واللام فمعناه التوكيد للقصة، واللام تدخل في الخبر)[1].

والخلاف صناعي، والمتأمّل في دلالة التوجيهين يجد أن مؤدّى الرأيين واحد؛ فكلاهما يثبت الحكم مؤكّدًا لاسم "كان"، غير أن طريق التأكيد مختلف؛ فالبصريّون يرون طريقه "إِن" المخففة من الثقيلة، تليها اللام الفارقة مؤكِّدة، والكوفيّون يرون طريقه القصر بالنفي بـ "إِنْ" والاستثناء باللام التي نابت مناب "إلّا".

وقد نالت الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم٤٦] حظّها من الدوران في كتب النَّحو والتفسير والقراءات، ونسبة الآية الكريمة إلى النفي ـــ أحد وجهين محتملين على النّحو التالي:

أ. الوجه الأول: "إنْ" نافية، واللام لام الجحود، والخبر تقديره[2]: "لأن تزول" على قول البصريين، أو الخبر "لتزول" على قول الكوفيين. ويرشّح هذا الوجه أثر ومعنى، أمّا الأثر فقراءة (وَمَا كانَ مكرُهم لتزولَ منه الجبال)[3]؛ فـ"ما" نافية في هذه القراءة التي يظهر أنها تفسير، وأما المعنى[4] فهو: ما كانت

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢٠/١.

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري ٦٥/٢، وأمالي ابن الحاجب ٢٦٠/١.

(٣) القراءة منسوبة إلى عبد الله بن مسعود ﷺ في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٧٤، وينظر: معاني القرآن للفراء ٧٩/٢، وتفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين ٣٧٥/٢، والكشاف للزمخشري ٥٦٦/٢، ومدارك التنزيل للنسفي ١٧٩/٢، وإرشاد العقل السليم ٥٨/٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٣، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٣٨٠.

الجبال (أي: أمر النبيّ ﷺ ودعوته) ليزيلها شديد مكرهم؛ تحقيرًا لأمرهم. وهو معنى جيّد[١]، يحتمله سياق الآيات الكريمة الذي يتحدث عن عاقبة الظالمين، وما ينتظرهم من ذلّ وخزي. وضعّفه بعضهم؛ لما فيه من مخالفة المطّرد في أساليب القرآن الكريم والعربيّة الفصحى، فذكروا أنه وجه ضعيف في العربية [٢] من جهتين:

الأولى: أن لام الجحود لا تدخل بعد "إن" النافية، وإنما تختصُّ بحرفي النفي: "ما"، و"لمْ". والنّاظر في آيات نفي "كان" في القرآن الكريم التي تدخل فيها على فعل مضارع مقترن باللام يجد أنها قاربت العشرين، وأداة النفي فيها "ما"، باستثناء ثلاث آيات أداة النفي فيها "لمْ"، فإذا حملنا الآية الكريمة محلّ الحديث على أنّ "إنْ" نافية انفردت بهذا الحرف دون قريناتها، لكنْ لا ضير؛ ففي آيات نفي "كان" عامّة لم تتعيّن "إنْ" للنفي إلا في آية واحدة تكررت في موضعين من السورة نفسها: ﴿إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[يس١٩، ٥٣].

والأخرى: اختلاف فاعلي "كَانَ"، و"تزول"[٣]؛ فاسم "كان": مكرهم، وفاعل "تزول": الجبال. والناظر في آيات نفي "كان" في القرآن الكريم التي يكون خبرها فعلًا (ماضيًا، أو مضارعًا) يجد اتحادًا معنويًّا في الفاعل[٤] بين "كان" المنفيّة، والفعل الواقع في خبرها، من ذلك قوله تعالى: ﴿لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ص١٦٠.

(٢) ينظر: اللامات للزجاجي ص١٦٠، ومغني اللبيب ١٦٧/٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١٦٧/٣. وفي توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٤/٣ أنّ الآية ردّ على من اشترط هذا الاتحاد.

(٤) التعبير بالفاعل فيه تجوّز تحتمله الدلالة اللغوية، وغير مقصود به المصطلح النحوي.

لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ﴾[الأنعام ١٥٨]، و﴿مَّا كَانَ اللَّــهُ لِيَــذَرَ الْمُــؤْمِنِينَ﴾آل [عمران١٧٩]، و﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ﴾يوسف ٧٦؛ ليربط الضمير جملة الخبر بالاسم.

ب. والوجه الآخر: ألّا يكون في الآية نفي؛ و"إنْ" تحتمل أحد تأويلين: أولهما: أن تكون ــ على مذهب البصريين ــ مخفّفة مــن الثقيلــة، والــلام بمعنى "كي"[١]، أي: وَإِنْهُ كان مكرهم معدًّا لإزالة أمثــال الجبــال الرّواســخ. والآخر: أن تكون "إنْ" شرطيّة، واللام لام "كي"، أي: وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدّته معدًّا لأجل زوال الأمور العظــام المشبهة بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان، وإن كان معدًّا للنوازل[٢].

٥. (لَنْ): وردت "لنْ" نافية لــ"كان" في آية واحدة، هي قوله تعــالى: ﴿فَلَــنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[القصص١٧].

*وأخيرًا ننبّه إلى أنّ مضارع "كان" لم يرد في القرآن الكريم منفيًّا بــ"لمــّا". و"لمــّا" الجازمة[٣] قد وردت في كتاب الله ﷻ فــي ثمــاني آيــات كريمــة أحصيتُها، نفت فيها أفعالًا ليس من بينها "كان".

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ص١٦٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٦٧/٣.

(٣) وردت "لمــّا" الظرفية الزمانية كثيرًا في كتاب الله تعالى، ووردت "لمــّا" التي بمعنى ""إلّا " في بعض الآيات.

المبحث الثاني

اقتران المضارع الواقع بعد "كان" المنفيّة باللام

لعلّ أشهر صور تركيب جملة "كان" المنفيّة في القرآن الكريم عند النّحْويين صورة تأتي فيها "كان" المنفيّة ماضية معنىً (سواء أكان لفظها ماضيًا، أم مضارعًا) يليها اسمها، ثم مضارع تتصدّره لام (الصورة السادسة). والغالب في الاستعمال القرآنيّ دخول هذه اللام في خبر "كان" المنفيّة بلفظ المضيّ (ما كان/ ما كانوا/ ما كنّا)، ورد ذلك في ستّ عشرة آية كريمة، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[آل عمران١٧٩]، و﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾[الأعراف١٠١]، و﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ﴾الأعراف٤٤. وقلّ دخولها في خبر مضارع "كان" المنفيّة (لم يكن/ لم أكن)؛ ورد ذلك التركيب في ثلاث آيات كريمة في موضعين: قوله تعالى: ﴿لمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء١٣٧، ١٦٨]، و﴿لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ﴾[الحجر٣٣].

واشتهرت هذه اللام بين المعربين بلام الجحود؛ لإدخال حرف الجحد على الكلام [١]، ويسمّيها بعضهم[٢] "لام النفي"، وقد نالت هذه اللام حظّها من حديث النّحْويين، وفيما يلي طرف من حديثهم عنها:

---

(١) ينظر: الجمل المنسوب للخليل ص٢٧٠، وهو المحلّى لابن شقير ص٢٢٨، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٠/٦.

(٢) نقل ابن هشام (في مغني اللبيب ١٦٤/٣) عن النّحاس(ت٣٣٨هـ) أنّ الصّواب تسميتها لام النّفي؛ لأن الجحد في اللّغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. قلت: لم أظفر به فيما راجعت من كتب النحاس، لكني وجدته (في كتابه إعراب القرآن ١٩٠/١) يحمل اللام ــ في آية سورة آل عمران ١٧٩ــ على أنّها لام النفي. غير أنه ــ في رسالة "اللامات" المنسوبة إليه ــ يعبّر عنها بـ"لام الجحد". وقد أشار إلى أنّ "لام الجحود" قد تسمّى "لام النفي": الهروي في "اللامات" ص١٢٨، ولقبها السكاكي ـــ في مفتاح العلوم ص١٠٦ ــ "لام تأكيد النفي".

ذهب البصريون ومن وافقهم إلى وجوب إضمار (أن) الناصبة للمضارع بعد هذه اللام، ومنع تقديم مفعول الفعل المنتصب بعدها عليها[1]، قال سيبويه: (واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: "ما كان ليَفْعَلَ"، فصارت "أنْ" ههنا بمنزلة الفعل في قولك: "إياك وزيدًا"، وكأنك إذا مثّلتَ قلتَ: "ما كان زيدٌ لِأن يفعل"، أي: ما كان زيدٌ لهذا الفعل، فهذا بمنزلته. ودخل فيه معنى نفي "كان سيفعل"، فإذا قلت هذا قلت: "ما كان ليفعل"، كما كان "لن يفعل" نفيًا لـ"سيفعل". وصارت بدلًا من اللفظ بـ"أنْ" كما كانت ألف الاستفهام بدلًا من واو القسم في قولك: "آللهِ لَتَفْعَلَنَّ")[2].

ويُفاد من نصّ سيبويه:

*أنّ تقدير "أنْ" هنا تفسيرُ إعراب، لا تفسير معنى؛ ولذلك فإضمارها واجب عند مقدّريها.

*وأنه يمتنع إظهار "أن"[3]؛ لأن اللام صارت بدلًا منها.

*وأنّ تركيب "ما كان ليفعلَ" يتضمّن نفي المستقبل؛ فتقديره[4]: ما كان مقدّرًا لأن، أو ما كان مستعدًا، أو هامًّا، أو عازمًا، أو نحو ذلك من التقديرات التي توجب الاستقبال للفعل.

---

(١) ينظر: الكتاب٧/٣، والمقتضب ٧/٢، وشرح كتاب سيبويه ١٩٦/٣، ومعاني الحروف ص ٥٦، واللمع ص١٣١، والإنصاف ٤٨٥/٢، ورصف المباني ص٣٠٠. ونُسب نحوه إلى ثعلب (في الارتشاف ١٦٥٦/٤، والهمع ٣٧٧/٢).

(٢) الكتاب ٧/٣، ٨.

(٣) وتجد تعليلاتٍ كذلك في المقتضب ٧/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٦/٣، ونتائج الفكر ص١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/٤، والمقاصد الشافية ٣٠/٦.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣٢/٦.

وخبر (كان) محذوف عند البصريّين[١]، وهذه اللّام متعلقة بــه، والمصــدر المؤوّل من (أن) المضمرة وجوبًا، والفعل المنصوب بها في موضع جرّ، والتّقدير: ما كان مريدًا لكذا؛ فلام الجحود ــ عندهم ــ حرف جرّ.

ونسبوا إلى الكوفيين[٢] القول بأنّ لام الجحد من نواصب الفعل المضــارع، والخبر هو الجملة الفعلية، وأنه يجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد، نحو: "ما كــان زيد لأن يدخل دارك، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك"، وأنه يجوز تقديم مفعــول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، نحو: "ما كان زيدٌ دارَك ليدخل، وما كان عمرو طعامَك ليأكل" على حدّ قوله:

لقد عذلتني أمُّ عمرو ولمْ أكنْ مقالتَها ما كنتُ حيًّا لِأَسْمَعَا[٣]

ويُفهم من ضوابط النَّحْويّين[٤] للام الجحود ما يلي:

*أنّه لا بدّ أن تقع في خبر كون منفي[٥]، بشرط أن يكون: ماضيًا معنىً (ســواء أكان لفظه ماضيًا أم مضارعًا)، وناقصًا (فلا تتصوّر بعد "كان" التامّة). خلافًا لمــا

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤، ١٦٥٨، وهمع الهوامع ٣٧٨/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٩٧/٣، والإنصــاف ٤٨٥/٢، والبحــر المحــيط ١٦٥٨/٤، والجنى الداني ص ١١٩، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الأول ٤٥٦/٢.

(٣) البيت من بحر الطويل، غير منسوب في: شرح كتاب سيبويه /١٩٧، والإنصاف ٤٨٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٤، وشــرح الكافيــة للرضي ٧٩/٤، وغيرها. وأوّله البصريون على إضمار فعل، كأنه قال: ولم أكــن لأســمع مقالتها، وبيّن ما أضمر بقوله: لأسمعا.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ص١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/٤، وأمالي ابــن الحاجــب ٥٤٣/٢، والجنى الداني ص١١٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٣/٣.

(٥) سواء أكانت متعلقة بخبر مقدر عند البصريين ، أم كان الخبر الجملة الفعلية المتّصلة بهــا عند الكوفيين.

نُقل[١] عن بعضهم من أنّهم أجازوا وقوع لام الجحود بعد أخوات (كان) قياسًا عليها[٢]، وعن غيرهم أنهم أجازوا وقوعها بعد "ظنَّ"، وعمّم غيرهم فأجازوا وقوعها قبل كلّ فعل مضارع تقدّمه فعلٌ منفي، نحو: "ما جئت لتكرمَني"؛ ولذا جعل بعضهم[٣] اللام للجحود في قوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾[طه٢]، ومثّل الصّيمريّ(ق٤هـ) للام الجحود بأمثلة منها: (ما جئتُك لِتُهينَني)[٤]، وكذا جعل ابن خروف(ت٦٠٩هـ) اللام للجحود[٥] في قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾[المائدة٦]. وهو خلاف ما عليه الجمهور؛ ولذا قدّروا "كان" محذوفة في بعض الأساليب؛ لتستقيم مع جملة أساليب العربية، من ذلك قول الشاعر:

فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي مقاومةً، ولا فردٌ لفرد[٦]

(١) ممّن نقلوا هذه الآراء وردّوها: أبو حيان في ارتشاف الضّرب ١٦٥٩/٤، والمرادي في الجنى الداني ص١١٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٤/٣، والسيوطي في همع الهوامع ٣٧٩/٢.

(٢) فمن أمثلة الزجاجي في اللامات ص ٦٩: "لستُ لأقصدَ زيدًا".

(٣) نقله النحاس في إعراب القرآن ٢٢/٣.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٠٤/١. وقد نبّه الشاطبي (في المقاصد الشافية ٣١/٦) على أن الصيمريّ ممن يرون وقوعها إثر نفي مطلقًا؛ لا يخصّها بالكون المنفيّ.

(٥) ينظر: شرحه جمل الزجاجي ٧٩٠/٢، ونقله الشاطبي في المقاصد الشافية ٣١/٦، معقّبًا بأنه خلاف ما عليه الناس.

(٦) البيت من قصيدة فخر من بحر الوافر لعمرو بن معد يكرب الزُّبيدي الصحابيّ(ت٢١هـ) في شعره ص١٠١. وينظر: الجنى الداني ص١١٧، ومغني اللبيب ١٦٨/٣، وارتشاف الضّرب ١٦٥٩/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٦٥/٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٦٢/٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٨٤/٤.

وكذا قول بعض الصحابة: (ما أنا لِأدَعَهما)[1]، والتقدير: فما كان جمعٌ، وما كنتُ لأدعهما.

*وأن يكون النفي محضًا؛ فلا يكون نفيًا غير محض، لا تقول: ما كان زيد إلّا ليضرب عمرًا[2]؛ ولا يكون نفيًا ضمنيًّا، إلّا ما سُمع من بعض العرب؛ قال الفراء(ت٢٠٧هـ): (وزعم الكسائيّ أَنَّهُ سمع العرب تقول: "أين كنتَ لتنجوَ مني؟"؛ فهذه اللام إنَّما تدخل لـ (ما) التي يُراد بها الجحد كقوله: ﴿ما كانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾، و﴿وَما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدانَا اللَّهُ﴾) [3]؛ فالاستفهام مجازيّ يفيد النفي في مقام التوبيخ والإنكار، أي: ما كنت لتنجو مني.

*وأن يكون فاعل المضارع المتصل بها ضميرًا عائدًا على اسم "كان" المنفيّة؛ (لأن "اللام" وما بعدها في موضع الخبر عنه، فلا تقول: ما كان زيدٌ ليذهبَ عمرو، كما تقول: جاء زيد ليذهب عمرو، أو لتذهب أنت)[4]، ويجوز إذا ربطت بينهما

(١) هذه العبارة لأبي الدرداء ﷺ في الركعتين بعد العصر (على ما رواه أبو عبيد في غريب الحديث ١٦٨/٥). ينظر: ارتشاف الضّرب ١٦٦١/٤، والجنى الداني ص١١٧، ومغني اللبيب ١٦٨/٣، وتمهيد القواعد ٤٢٦٥/٨، والمقاصد الشافية ٣١/٦. وثمّة رواية عن أبي سعيد الخدريّ ﷺ ــ في ركعتي الجمعة والإمام يخطب ــ في: السنن المأثورة للشافعي ص١٢١، ومسند الحميدي١٠/٢: "ما كنت لأدعهما"؛ ولا شاهد فيها، غير أنّها تَدْعم تقدير "كان" في عبارة أبي الدرداء.

(٢) ينظر: ارتشاف الضّرب ١٦٦١/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٤/٣.

(٣) معاني القرآن٤٢٤/١، وينظر: مسائل نحوية وصرفية بين الفراء ومعاصريه لخاطر ص٢٦٠.

(٤) نتائج الفكر للسهيلي ص١٠٦. وفي ارتشاف الضّرب ١٦٥٩/٤: (ولا نعلم أحدًا نبّه على هذا إلا ابن هشام)؛ أبا عبد الله محمد بن أحمد بن هشام الفِهري الذّهبيّ، المعروف بابن الشّواش(ت٦١٩هـ). قلت: ويحسب لأبي حيان دقته؛ إذ نفى علمه بنسبة القول إلى أحد قبله، ولم ينف النسبة إلى غيره على الإطلاق.

بضمير، فقلت[١]: "ما كان زيدٌ ليذهبَ عمرو إليه".

*واشترط بعضهم[٢] ألّا يقع بعد اسمها ظرف ولا جارّ ومجرور، لا تقول: "ما كان زيد عندك ليذهبَ"، ولا "ما كان زيد أمسِ ليخرجَ".

*واشترطوا أن تكون أداة النفي "ما" أو "لم"، وقال المرادي(ت٧٤٩هـ): (ولا يكون قبلها من حروف النفي إلّا "ما"، و"لم "[٣]، دون غيرهما. قلت: الظاهر مساواة "إن" النافية لهما في ذلك)[٤].

*وذكروا [٥] أنّ هذه اللام إنما تزاد لتأكيد النفي؛ (لأن مثلها من حروف الجر زِيد لتأكيد النفي في مثل قولك: "ما جاءني من أحد"، و"ليس زيد بقائم"، وشبهه) [٦]، فدخول لام الجحود[٧] يكسب النفي قوة، ويجعل التركيب أبلغ في الدلالة عليه؛ ذلك ذلك أنه تنتفي فيه الإرادة، فينتفي الفعل من باب أولى؛ (ففرق بين "لم يكن زيد

(١) سوّغ نحوه المبرد في الكامل ٢٨٣/١.

(٢) ينظر: نتائج الفكر ص١٠٦، وارتشاف الضّرب ١٦٦١/٤.

(٣) في النص خطأ مطبعي؛ "لا" بدل "لم"، والصواب ما أثبتّه في المتن.

(٤) الجنى الداني ص١١٧، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك له ١٢٤٤/٣. ويُستشهد له بقوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم ٤٦] عند من جعل "إنْ" نافية في الآية الكريمة.

(٥) ينظر: اللامات لابن فارس ص٧٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/٤، وأمالي ابن الحاجب ٥٤٣/٢، مفتاح العلوم ص١٠٦، وشرح الرضي للكافية ٦٢/٤. وهذا بناء على رأي الكوفيين، أما عند البصريين فمقوّية للعامل (ينظر: الجنى الداني ص١١٨).

(٦) أمالي ابن الحاجب ٥٤٣/٢، مبيِّنًا أنّهم إنما اختصّوا "كان" بها؛ لكثرة دورانها في الكلام.

(٧) سواء عند البصريين أم الكوفيين؛ فعند البصريين أنّ المعنى: ما كان مريدًا أو قاصدًا، ونفي القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه. وعند الكوفيّين أن اللام زائدة لتوكيد النفي كالباء الزائدة. ينظر: معاني النحو للسامرائي ٢٢٦/١.

يقوم" وبين "لم يكن زيد ليقوم"، فالأوّل ليس فيه إلّا انتفاء القيام، والثّاني فيه انتفاء الإرادة والإيتاء للقيام، ويلزم من انتفاء إرادة القيام نفي القيام)[1]. ليس هذا فحسب، بل إن دخول اللام عمدة في مقام أمور حادثة؛ ففرق بين قوله تعالى: ﴿لَمْ أَكُنْ لأَسْجُدَ لِبَشرٍ﴾[الحجر٣٣]، وبين قولنا: "لم أكن أسجد"؛ فالبشر لم يكن موجودًا قبلُ[2]. قال الزركشي(ت٧٩٤هـ): (إذا قلتَ: "ما كنتُ أضربُك" بغير لام ـــ جاز أن يكون الضرب مما يجوز كونه، فإذا قلت: "ما كنتُ لأضربَك" باللام ـــ جُعلت بمنزلة ما لا يكون أصلًا) [3].

*وبيّنوا أن حركتها الكسر عند جمهور العرب، وبالكسر قرئ في السبع، إلّا ما نُسب[4] إلى بعض قبائل العرب من أنّهم يفتحونها، وبها قرئ.

(١) البحر المحيط ١٠٠/٤، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ٤٦٠/٢.

(٢) ينظر: معاني النحو ٢٢٦/١.

(٣) البرهان ٨٧/٣ (وثمّة خطأ مطبعيّ؛ "فاللام" محل "باللام". والصواب ما أثبته)، ينظر: معاني معاني النحو ٢٢٦/١.

(٤) أما القبائل فبنو العَنْبَر وعُكْل، وأما القراءات فما نسب إلى سعيد بن جبير: ﴿لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾إبراهيم ٤٦. نقل ذلك كثير من كتب النحو. ينظر (مثلًا): شرح المفصل لابن يعيش ٤٨١/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٣ (ونقله عنه شرّاحه)، والجنى الداني ص١٨٤. وفي مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص٥٥ أن أبا السّمَّال البصريّ(ت١٦٠هـ) قرأ بفتح اللام: ﴿ومَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِبَهُمْ﴾الأنفال ٣٣ (ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ٤٥٧/٢).

المبحث الثالث

جواز حذف نون مضارع "كان" المنفيّة المجزوم

اِختَصّت الفصحى مضارعَ الفعل " كان" ــ دون سائر أفعال العربيّة المختومة بنون ــ بجواز حذف نونه إذا جُزم، دون أن يوجد مقتضٍ؛ من علة تصريفيّة أو تركيبيّة تستوجب حذف معتقب الإعراب. وهو حذف لا يُبقي من أصول الكلمة إلا حرفًا واحدًا؛ لأن أصل "يكُ": "يكونُ"؛ فإذا جزم حذفت واوه لالتقاء الساكنين، ثمّ إنهم قد يحذفون نونه اعتباطًا. والنّاظر في معالجة النَّحْويين[1] هذه المسألة يخلص إلى ما يلي:

*يجب أن يكون مضارع الفعل "كان" مجزومًا، سواء أكان في سياق النفي والاستفهام المنفي ـــ وشواهدهما في القرآن عشر آيات كريمة ـــ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[مريم ٢٠]، و﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾[غافر50]، أم النهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾النحل 127، أم الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾[التوبة ٧٤].. وهنا نسجّل أن حذف هذه النون ـــ وإن اتّصل بنفي "كان" ـــ ليس قصرًا عليه.

وسواء أكان مضارع "كان" الناقصة، أم التامّة[2]، لكنّ الناقصة يكثر فيها ذلك؛ لكثرة تصرفها في الكلام، والتامّة يقلّ فيها ذلك، ومنه قراءة: "وإنْ تكُ حَسَنَةٌ

(١) ينظر (مثلًا): شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١، وتمهيد القواعد ١١٧٦/٣.
(٢) ينظر (مثلًا): التذييل والتكميل ٢٣٦/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٠٥/١، وتمهيد القواعد ١١٧٧/٣.

يُضاعفْها"[١]؛ برفع "حسنة" فاعلًا لـ"كان" التامّة.

*وقد اشترط سيبويه وغيره[٢] أن يليها حرف متحرّك، قال: (قالوا: "لا أدرِ" في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذّ، كما قالوا: "لم يكُ"؛ شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون: "لم يكُ الرجل"؛ لأنها في موضع تحرّك، فلمْ يُشبّه بـ"لا أدر")[٣]. ويُفهم من نصّ سيبويه:

ــ أنّ الأصل الذي سوّغ لهم ارتكاب حذف لام الفعل ــ دون مقتضٍ ــ كثرة دوران الفعل "كان" في كلامهم؛ فليس ثمّة التباس، أو خفاء؛ إذ هي أصلٌ لكلّ فعل وحدث، وقد جرَت في كلامهم[٤]، والعرب أشدّ تغييرًا لِمَا كثر من استعمالهم؛ لمعرفتهم بموضعه فلا لبس، وميلًا إلى تخفيفه[٥].

ــ وسهّل حذفَ حرف النون ــ وهو صحيح ــ سكونُه في موضع الجزم؛ فأشبه حرف العلّة الذي يحذف في نحو قولهم: "لا أدرِ" في الوقف، (والإعلال إلى السّواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرّكات

(١) قراءة سَبْعيّة للحرميين: ابن كثير، ونافع، وبها قرأ أبو جعفر، ووافقهم ابن محيصن، والشنبوذي. ينظر: كتاب السبعة في القراءات ص٢٢٣، ومعاني القراءات ٣٠٨/١، والمبسوط في القراءات العشر ص١٧٩، وحجة القراءات ص ٢٠٣، وجامع البيان للداني ١٠١١/٣، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٤١.

(٢) ونسبه السيوطيّ (في همع الهوامع٤٤٦/١) إلى الجمهور.

(٣) الكتاب ١٨٤/٤. وينظر: ٢٦٦/١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢١١/٢.

(٥) أشار إلى هذه الظاهرة ابن جني في: سر صناعة الإعراب ١٧/٢، ١٩٨، والخصائص ١٤٩/٣، والمحتسب ٣٧/١، والمبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ص٦٠.

لقوتها)[١]. وإنما أشبهت النون الساكنة أحرف العلة واللين بالغنّة التي تلحقها بعد خروجها من مخرجها، وتتبيّن تلك الغنّة عند سكونها [٢].

ــ فإذا ولي النونَ ساكن في نحو: "لمْ يكنِ الرّجل" عرَض لها الكسر؛ تخلصًا من التقاء الساكنين، فقويت النون بتلك الحركة، وخفيت غنّتها، وضعف شبهها بأحرف العلة [٣] التي يلزمها السّكون؛ فلم يسُغ حذف النون ثمّة في سعة الكلام. ونُسب القول بجواز حذفها إن وليها ساكن إلى شيخ سيبويه يونس بن حبيب(ت١٨٢هـ)، وممن تبعه: ابن مالك(ت٦٧٢هـ) في "شرح التسهيل"[٤].

ــ ولا يقاس على النّون غيرها[٥]؛ فكما لا تحذف الياء في نحو: "لا أعني" في الوقف قياسًا على "لا أدرِ"، فيقال: "لا أعنِ"، كذا لا تحذف نون "لم يسكنْ" ــ مثلًا ــ في الجزم، فلا يقال: "لم يسْكُ" قياسًا على "لم يكُ".

*وليس حذف النّون سائغًا على إطلاقه[٦]؛ بل يمتنع حذف النون إذا اتّصل بكان خبرها ضميرًا متصلًا، نحو: أنت الصديق، فإن لم تكنْه فمن يكونُه؟ فلا يجوز: "فإن لم تَكُهُ"؛ لأن الضمير يردّ الشيء إلى أصله.

---

(١) الخصائص ٨٩/١.

(٢) ينظر: المسائل العسكريات ص ١٢٨، وتمهيد القواعد ١١٧٧/٣، والمقاصد الشافية ٢١١/٢. والنون صوت أسناني لثوي أنفي مجهور، وهو من أكثر الحروف العربية دورانًا في الكلام بحسب ما سجلته دراسات عربية قديمة وحديثة. ينظر: علم الأصوات لبشر. ص٣٤٩، وأحكام النون الساكنة لعبيدات. ص٨٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٦/٤، وتمهيد القواعد ١١٧٧/٣، وهمع الهوامع ٤٤٥/١.

(٤) ينظر التفصيل فيه ٣٦٦/١، وفي التذييل والتكميل ٢٣٨/٤، والمقاصد الشافية ٢١٤/٢

(٥) ينظر: الخصائص ١٤٩/٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٧/٤، وهمع الهوامع ٤٤٥/١.

*وقد أحصى الزركشيّ(ت٧٩٤هـ) حذف نون "كان" في ثمانية عشر موضعًا في كتاب الله تعالى، ساقها بترتيب السور[١]، ثمّ عقد فصلًا تلمّس فيه سرّ حذف هذه النون في بعض هذه المواضع، وجملة القول لديه أنّها حذفت؛ تنبيهًا على صغر مبدأ الشّيء وحقارته، وحديثًا بحث السامرائي[٢] مواضع حذفها في القرآن الكريم، مشيرًا إلى أنّ وراءه أغراضًا بلاغية اقتضتها سياقات الآيات الكريمة، وتطلّبتها المقامات التي اكتنفتها، بدليل أن ثلاثة أضعاف مواطن الحذف ورد فيها إثبات النّون مع إمكان حذفها، وقد ظهر له من أغراض الحذف: الإسراع، وبيان ضعف المتكلم، والإيغال في نفي الفعل، أو النهي عنه، والتنبيه على مبدأ الشيء وحقارته.

(١) ينظر: البرهان ١/١٥١، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٦٣٧ ــ ٦٣٩.

(٢) ينظر كتابه: معاني النحو ١/٢٣٠ ــ ٢٣٤. وقد ذكر أنها حذفت في سبعة عشر موضعًا، وإنما هي ثمانية عشر.

المبحث الرابع

القول بزيادة "كان" المنفية في بعض الآيات القرآنيّة

ذكروا[١] أنّ ممّا تختصّ[٢] به "كان" جواز زيادتها بلفظ الماضي[٣]، متوسطة[٤] بين مسند ومسند إليه (مثل: فعل وفاعله، ومعمولي إنّ)، وبين المتعاطفين، وبين "ما" وفعل التعجب[٥]، وبين موصوف وصفته [٦]، وشذت زيادتها بين "على" ومجرورها[٧].

---

(١) ينظر الكلام عن زيادة "كان" في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/١، ٣٦١، والتذييل والتكميل ٢١٢/٤ ـــ ٢٢٢، وأوضح المسالك ٣٤٨/١ ــ ٣٥٠.

(٢) نُسب إلى الفراء القول بأن أخواتها تجري مجراها، وشذّت زيادة أصبح وأمسى في بعض كلام العرب، وصحّحه الكوفيّون، وأجاز الفارسي وابن الدّهان حملهما على الزيادة في بعض الشعر، وأجاز بعض النّحويين زيادة "أضحى" وسائر أفعال هذا الباب وكل فعل غير متعدٍّ من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، والتذييل والتكميل ٢١٤/٤ وما بعدها.

(٣) وشذت زيادتها بلفظ المضارع، ونسب إلى الفراء إجازتها بين "ما" وفعل التعجب. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، والتذييل والتكميل ٢١٧/٤، وأوضح المسالك ٣٤٩/١.

(٤) لا متقدمة؛ إذ يقبح أن تؤخّر شيئًا الاهتمام به أكثر، وتقدّم ما الاهتمام به أقل، ولا متأخرة (خلافًا لمن أجازه)؛ لعدم استعماله، ولأنّ الزيادة خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة. ينظر: المسائل البصريات ٨٧٦/٢، وشرح التسهيل ٣٦١/١، والتذييل والتكميل ٢١٣/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٧٣/١، وشرحه للسيرافي ٣٥٩/١؛ وجعل حملها على الزيادة هنا أحد وجهين.

(٦) وذهب المبرد وأكثر النحويين ـــ واختاره أبو حيان ـــ إلى أنها ليست زائدة. ينظر: التذييل والتكميل 221/٤.

(٧) ذكر ابن هشام أنّ من شرط زيادتها كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجرورًا. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٥٠.

وقد جمع الشيخ عضيمة[1] طائفة من الآيات حُملت فيها "كان" على الزيادة عند بعضهم وليست من مواضع زيادة "كان" المذكورة في كتب النّحْويين، منها آية واحدة "كان" فيها منفية، وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[آل عمران ١٤٥]، قال: (﴿أَن تَمُوتَ﴾ اسم ﴿كَانَ﴾، و﴿لِنَفْسٍ﴾ خبرها، وجعل بعضهم ﴿كَانَ﴾ زائدة)[2]، وقال السّمين الحلبي(ت٧٥٦ه): (وقال بعضُهم: إنَّ ﴿كَانَ﴾ زائدة؛ فيكونُ ﴿أَن تَمُوتَ﴾ مبتدأ، و﴿لِنَفْسٍ﴾ خبره) [3].

وقد حمل أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت٢٠٩هـ) "كان" المنفيّة على الزيادة في آيتين كريمتين[4]، هما قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾الفرقان١٨، و﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾[الأحزاب٥٣]. ويسعنا أن نعقّب بما يلي:

أولًا: نصَّ أبو عبيدة على أنّ "كان" من أحرف الزيادة في الموضعين، رغم أنه يجعل مجاز الآية الأولى: "ما يكون لنا"، ومجاز الآية الأخرى: "ما كان لكم أن تفعلوا شيئًا من ذلك"! وسياق الحمل على الزيادة يقتضي أن يكون المجاز فيهما: "ما ينبغي لنا"، و"ما لكم أن تؤذوه".

---

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن في مواطن متفرقة.

(٢) نفسه ٣٥٢/٨، وأحال على العكبري ٨٤/١، والجمل ٣٢٠/١، ولم أجد فيهما إشارة إلى زيادة "كان"!

(٣) الدر المصون ٤١٨/٣، وينظر: اللباب لابن عادل الحنبلي ٥٧٥/٥. هكذا على الإطلاق، دون تعيين القائل.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٧١/٢، ١٤٠، والنحو في كتب التفسير لرفيدة ١٧٠/١.

وثانياً: عُرف أبو عبيدة بالجرأة في تبني أقوال نحْويّة لم يقل بها غيره، بخاصة في ظاهرتي الحذف والزيادة[1]، ولم أجد غيره يحمل "كان" على الزيادة في إحدى الآيتين.

وثالثاً: فيما يخصّ آية سورة الفرقان نشير إلى ما يلي:

*قد يدْعم قولَ أبي عبيدة قراءةٌ شاذّة[2] أسقطت "كان": "ما ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء".

*لكنّ المتأمّل في كتاب الله ﷻ يجد أنّ الفعل "ينبغي" ورد منفيًّا بـ"ما" في ثلاث آيات أخر لم يرد فيها "كان"، وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم٩٢]، و﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [الشعراء٢١١]، و﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُۥٓ ﴾ [يس٦٩]؛ فدخول "كان" في آية الفرقان مقصود لذاته، ويؤدي دلالة أصيلة يتطلّبها السياق.

*وقد أشار ابن عطية(ت٥٤٢هـ) إلى هذه الدلالة معقّبًا على تلك القراءة الشاذة بقوله عن "كان": (وثبوتها أمكن في المعنى؛ لأنهم أَخبروا عن حال كانت في الدنيا، ووقتُ الإخبار لا عمل فيه)[3]، وقرن ابن عاشور(ت١٩٧٣م) آية سورة الفرقان بآية سورة مريم معقّبًا بقوله: (وهو هنا كناية عن انتفاء طلبهم هذا الاتّخاذ انتفاء شديدًا، أي: نتبرّأ من ذلك؛ لأنّ نفي "كان" وجعل المطلوب نفيه

(١) ينظر: الآراء النحوية التي انفرد بها أبو عبيدة لعبد الهادي فراج، ص١٨١.

(٢) تجد القراءة في المحرر الوجيز٤/٢٠٤، والبحر المحيط٨/٩١ منسوبة إلى أبي شبل علقمة ابن قيس النخعيّ(ت٦٢هـ)، الذي قرأ على عبد الله بن مسعود ﷺ. وينظر ترجمة علقمة في معرفة القراء الكبار ص٢٦، ٢٧.

(٣) المحرر الوجيز٤/٢٠٤، وينظر: البحر المحيط٨/٩١.

خبرًا عن "كان" أقوى في النّفي؛ ولذلك يُسمَّى جحودًا. والخبر مستعمل في لازم فائدته، أي: نعلم أنّه لا ينبغي لنا، فكيف نحاوله؟!)[1].

ورابعًا: فيما يخصّ آية سورة الأحزاب نشير إلى أنّ سياق الآية يقتضي وجود "كان" من جهتين: الأولى لفظيّة؛ حيث تعادل ما ذُكر أولًا في صدر الآية: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ ﴾، والأخرى معنوية؛ لأنّ هذا التركيب يفيد أنّ المعنى يتجاوز النّفي إلى بيان أنّ المنفيّ ممّا لا ينبغي، ولا يليق؛ فظاهره الخبر، ومراده النهي[2]. والله أعلم بمراده.

وفي ضوء ما سبق يتبيّن لنا أنّ حمل "كان" على الزيادة في الآيتين الكريمتين ليس له ما يدْعمه، وحملها على الزيادة في آية سورة آل عمران لم يعينوا القائل به.

(١) التحرير والتنوير١٨/٣٣٩. وإنما تختصّ كان المنفيّة بالجحود إذا تلتها اللام، وإلا فإطلاق الجحود على كل فعل منفي وارد.

(٢) ينظر: حجة القراءات ص١٨٠، والجامع لأحكام القرآن ٨/٢٩٠، والتحرير والتنوير ١٠/٧٤.

المبحث الخامس

معاني تركيب "كان" المنفيّة في القرآن الكريم

التأمّل في السّياقات القرآنيّة التي ورد فيها هذا التركيب يقفنا على بعض المعاني التي أدّتها جملة "كان" المنفية في سياقها الذي وردت فيه. وفيما يلي ما ظهر من هذه المعاني، ونماذج لكل منها:

- نفي ثبوت نسبة حكم للمسند إليه: من ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾[البقرة١٦]، و﴿ومَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلاَ نَصْرَانِيًّا﴾ [آل عمران٦٧]، و﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[الإسراء٢٠].
- توقف نفي نسبة حكم للمسند إليه على قيد؛ فإذا تحقق القيد وقع النفي. وهذا القيد قد يكون حالًا، أو صفة، أو معطوفًا، أو غاية على النّحو التالي:

فالحال نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[الأنفال٣٠]؛ فالنفي مقرون بحال وجود النبي ﷺ بين ظهرانيهم في الأولى، وباستغفارهم في الأخرى؛ فإذا زال القيد ارتفع النفي، وحلّ العذاب. وقد ورد في الآية الكريمة تركيبًا نفي التزما الصيغة نفسها ﴿وَمَا كَانَ﴾، لكن جاء في خبر الأول المضارع المتّصل بلام الجحود: ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، وجاء في خبر الآخر اسم الفاعل: ﴿مُعَذِّبَهُمْ﴾؛ وذلك أنه جعل الاستغفار مانعًا ثابتًا من العذاب؛ فنفى وقوع العذاب بالمستغفرين عامّ، لا يخص مضيًّا من استقبال، بخلاف بقاء الرسول ﷺ بينهم، فإن العذاب موقوت ببقائه بينهم، فناسب الحالة الموقوتة الصيغةُ الفعليّة؛ لتنفي أمرًا متوقّعًا، وسببًا مخوفًا مستقبلًا ، وناسب الحالة الثابتة

الصيغةُ الاسميّة التي لا تختصّ بزمان[1]. ثم إن نفي وقوع العذاب ــ بدخول لام الجحود ــ آكد، وذلك رهن وجود النبيّ ﷺ بينهم.

*ومن استعمال الحال قيدًا يقع النفي به قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾[الأنعام١٣١]، و﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾[هود١١٧]؛ فنفْيُ وقوع الإهلاك في الآيتين الكريمتين مقرون بحال الظلم[2]، سواء أكان أهلها غافلين، أم مصلحين.

والمغايرة بين الآيتين واضحة في تركيب جملة "كان" المنفيّة؛ ففي آية سورة الأنعام استخدم الفعل المضارع بعد (لم)، التي تحيل معناه إلى المضيّ، وأتى بخبره اسم فاعل[3]، وفي آية سورة هود ﷺ استخدم الفعل الماضي بعد(ما)، وأتى بخبره فعلًا مضارعًا متّصلًا بلام الجحود. ودعا إلى المغايرة سياق الآيتين؛ فقد وردت آية سورة الأنعام في سياق بعض مشاهد يوم القيامة، فاستخدم الفعل الدالّ على المضيّ معنىً؛ لأنّ الأمر حصل وتمّ في الدنيا، فهو ماضٍ بالنسبة إلى الآخرة، وجاء الخبر بالصيغة الاسميّة الدالّة على الثبوت ﴿مُهْلِكَ﴾؛ ليقرر حقيقة في مقام يتنصّل فيه الظالمون من أفعالهم، ويتبرءون من أعوانهم، فيغلق عليهم باب ادّعاء الغفلة. ووردت آية سورة هود ﷺ في سياق

(١) ينظر: نتائج الفكر ص١٠٧، وبدائع الفوائد ١/١٧٤، والتعبير القرآني للسامرائي ص٢٦.

(٢)﴿بِظُلْمٍ﴾ يتوجه فيه معنيان، أحدهما أن الله ﷻ لم يكن ليهلكهم دون إنذار، فيكون ظلمًا لهم، والآخر أن الله ﷻ لم يكن ليهلكهم بظلمهم دون أن ينذرهم، وهذا هو البيّن القويّ. ينظر: جامع البيان ١٢/١٢٤، والمحرر الوجيز٢/٣٤٧. ويشهد لذلك قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص ٥٩].

(٣) ولا يخفى الجرس اللطيف في اتحاد المقاطع ثمّة "لَمْ يَكُنْ" "مُهْلِكَ الـ". وإذا كنا نؤمن أن مراعاة الجانب اللفظي ليس محلّ عناية القرآن في المقام الأول، لكنه مراعى.

حديث عن الحياة الدنيا، وبيان سنّة الله في الأمم؛ فجاء بالصيغة الفعلية ﴿لِيُهْلِكَ﴾؛ لأنّ الأمم تَحدثُ وتتجدد، وتَهلِك ويأتي غيرها، وهكذا، فجاء بالصيغة الفعليّة الدالّة على الحدوث والتجدد[1].

ولعل ثمّة لطيفة تتمثل في أن الصيغة الدالة على الثبوت ﴿مُهْلِك﴾ جاءت في مقام الحديث عن الغافلين، وجاءت الصيغة الفعلية الدالّة على الحدوث والتجدد ﴿لِيُهْلِكَ﴾، ومقرونة بلام الجحود الدالة على بالغ نفي حدوث الفعل في مقام الحديث عن المصلحين في إشارة ـــ والله أعلم بمراده ـــ إلى أن الصلاح مطيّة النجاة من عذاب الله.

- والصفة نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى﴾[يوسف١١١]؛ فالنفي مقيّد بصفة، فلم تنفِ الآية عن القصّة القرآنيّة أن تكون حديثًا، إنما نفت صفة الافتراء عن الحديث القرآني. ونحو قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ لَهُ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُ﴾[القصص٨١]، و﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَاء يَنصُرُونَهُم﴾[الشورى٤٦]؛ فالآيتان الكريمتان لا تنفيان وجود فئة لهؤلاء، وأولياء، وإنما تنفيان تحقّق صفة النصرة من دون الله في هذه الفئة، وفي هؤلاء الأولياء.
- والعطف نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي﴾[آل عمران٧٩]؛ فالمنفيّ ليس وجود نبي آتاه الله الكتاب والحكم، ولكن المنفيّ أن يكون ثمّة بشر بهذا الوصف، ثمّ يدّعي الألوهية! على نبي الله عيسى وعلى نبيّنا أفضل السّلام.

(١) ينظر: ملاك التأويل للغرناطي ٢/٢٦٥، والتعبير القرآني للسامرائي. ص٢٤، ٢٥ (بتصرف كبير).

والغاية نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[آل عمران١٧٩]؛ فالمعنى[١] أنه يبشرهم بأن اللّه ﷻ ما كان ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه من الاختلاط وعدم التميّز حتّى يميّزهم منكم بالوحي إلى نبيّه وإخباره بأحوالكم؛ فيميز الخبيث من الطيّب، والمؤمن من المنافق، والصّادق من الكاذب.

♠ نفي تصوّر نسبة حكم للمسند إليه: سواء أكان النفي مطلقًا، وصورته أن يلي "كان" المنفيّة المقصود به مجرورًا باللام، ويليه مصدر مؤوّل (الصورة التاسعة)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾[آل عمران١٦١]، و﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾[مريم٣٥]، و﴿مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾[النور١٦]، و﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾[يونس١٥]، والمعنى: ما ينبغي وما يليق له كذا[٢]. ويتّضح لنا المعنى إذا تصوّرنا أنّ الكلام: ما غلّ نبيٌّ، وما اتّخذ الله من ولد، وما تكلّمنا بهذا، وما بدّلته من تلقاء نفسي.. شتان شتان! فالأخير نفي للفعل وكفى، أما ما ورد في الآيات القرآنية الكريمة فنفي لتصوّر صدور الفعل من المتكلم، فكيف بفعله "من باب أولى"؟!

أم كان النفي مقرونًا بقيد؛ فإذا تحقق القيد زال النفي. والقيد إمّا استثناء، وإمّا غاية، وإمّا شرط.

فالاستثناء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ﴾ [آل عمران١٤٥]، و﴿مَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللّهُ﴾[الأنعام١١١]، و﴿وَمَا

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٤٧/٣، وتيسير الكريم الرحمن للسعدي ص١٥٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء٤٦٤/١، والجامع لأحكام القرآن ١٢١/٤، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الأول ١٣١/٣، والقسم الثالث ٣٢١/١.

كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾[الشورى٥١]؛ فإذا تحقّق القيد المستثنَى (إذن الله.. مشيئة الله.. الوحي وما عطف عليه) زال النفي.

- والغاية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾[القصص٥٩]، و﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[الإسراء١٥]، و﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾[البينة١] فإذا تحقق القيد الغائيّ[1] (بعث رسول.. بعثة النبيّ ﷺ) زال النفي.

- والشّرط نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ﴾F[الأعراف٤٣] فـ"لولا" حرف امتناع لوجود يتضمّن معنى الشرط؛ فالجواب (انتفاء الهداية) يزول ويمتنع لتحقق الشرط (هداية الله).

- قصْر المسند إليه على الحكم المفهوم، أو قصر الحكم عليه[2]. وطريقه "كان" المنفيّة والاستثناء بإلّا، في نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا إِلاَّ أَن قَالُواْ إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾[الأعراف٥]، و﴿وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً﴾[الأنفال٣٥]، ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[التوبة١١٤]، و﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[يونس19]، و﴿إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[يس٢٩، ٥٣].

---

(١) ينظر في تفسير آيتي سورتي الأنفال والبينة: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي٨/٤٧، ٢٠/١٤٠.

(٢) وهو ــ عند البلاغيين ــ قصر صفة على موصوف، أو موصوف على صفة، سواء أكان القصر حقيقيًّا أم إضافيًّا. ينظر في بيان القصر وأنواعه وأمثلته: جواهر البلاغة للهاشمي ص١٦٥ وما بعدها.

• نفي يراد به نهي[1]: وفي مجال الدلالة الشرعية يطّرد استعمال هذا التّركيب في بيان المحظور والممنوع[2]؛ فقد تواتر استعماله في كتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ مفيدًا التحريم في مواضع. ومن تلك الآيات التي قد يفيد سياقها النّهي قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾[التوبة١١٣]، و﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ اللّهِ﴾[التوبة١٢٠]، و﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾[التوبة١٢٢]، و﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾[الأحزاب٣٦]، و﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا﴾[الأحزاب٥٣].

• نفي منتقض؛ لوقوعه في سياق الاستفهام المجازي (في مقامات التقرير، والإنكار، والتوبيخ والتقريع، ونحو ذلك)، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾[المؤمنون١٠٥]، ﴿أَوَلَمْ تَكُونُواْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن

(١) ممن أنكر ذلك المعنى ابن عطية وأبو حيان. ينظر: المحرر الوجيز ٥١٧/١، والبحر المحيط ٣٦٦/٣.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٧٤/٨، ١٨٧/١٤، وبدائع الفوائد ١٣٠٧/٤، ١٣١١، وتيسير الكريم ص٣٢. وذكر القرطبيّ أن الامتناع قد يكون عقلًا، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَها﴾[النمل٦٠]، وقد يكون شرعًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ﴾[الشورى٥١]، وربما كان في المندوبات، نحو قولنا: "ما كان لك يا فلان أن تترك النوافل". وزاد أبو حيان (في البحر المحيط٣٦٦/٣) الممتنع عادة، نحو: "ما كان لزيد أن يطير"، والممتنع أدبًا، نحو: "ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ"، وذكر (في البحر المحيط٢٢٩/٣) أن الأخير يسمّى نفيًا غير تام.

زَوَالٍ﴾إبراهيم٤٤. والمعنى ــ والله أعلم بمراده ــ قد كانت آياتي تتلى عليكم.. قد أقسمتم على أنكم مخلّدون؛ فهو إثبات ضمنيّ إذا صحّ التعبير.

المبحث السادس

لمحات[1] حول "ما كان" و"لم يكن" في القرآن الكريم

في القرآن الكريم وردت "كان" منفية بـــ"ما"، وورد مضارعها منفيًّا بـــ"لمْ"، و"لمْ" تصرف معنى الفعل المضارع بعدها إلى المضي[2]، وتكـــاد مواضـــع ورود التركيب الأول تبلغ ضعف الآخر، والظاهر أنّ معنييهما قريب، وفيما يلي بعـــض لمحات تتصل باستعمالهما في كتاب الله تعالى:

*على حين وردت "ما كان" مفتتح آيات كريمة لم أجد "لم يكن" مفتتح آية ــ دون عطف على ما سبقها ــ إلا في آية كريمة هي مفتتح سورة البيّنة: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾. ومـــن الآيـــات القرآنية الكريمة التي تصدّرتها "ما كـــان" قولـــه تعـــالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[آل عمـــران٧٩]، و ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[آل عمران ١٧٩]، و﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ﴾[التوبة ١٧].

*في بعض السياقات القرآنيّة نجد أن القرآن دأب على استعمال "ما كان" إلا فـــي موضع أو موضعين وقعت فيهما "لم يكن" خبرًا للناسخ "إنّ"، أو معطوفـــة علـــى خبره، وجدت ذلك في موضعين:

---

(١) في استعمالي لفظة "لمحات" اقتداء بالشيخ عضيمة في موســوعته: "دراســات لأســلوب القرآن الكريم".

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٦/١، وشرح الكافية ٨١/٤، والجنى الداني ص٢٦٧.

١.استعمل القرآن الكريم "ما كان الله" في مواضع أحصيتها ثمانية[١]، واستعمل "لم يكن الله" في موضعين فقط، هما: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء١٣٧]، و﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾[النساء١٦٨]؛ كلاهما خبر للناسخ الحرفي "إنّ".

٢. وفي نفي الشرك عن الخليل إبراهيم عليه السلام استعمل القرآن الكريم ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ في خمسة مواضع(٢)، وفي موضع واحد عطف فيه على خبر الناسخ "إنّ": ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[النحل ١٢٠].

*في بعض الأحداث المتشابهة نجد القرآن الكريم قد راوح بين التركيبين بحسب السياق، ففي قصة صاحب الجنتين يقول تعالى: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴾[الكهف٤٣]، وفي قصة صاحب الكنوز قارون يقول تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴾ القصص٨١؛ وإذا كان الحدث في الموطنين متشابهًا، والمعنى المنفيّ متقاربًا (انتفاء النصرة الذاتية والغيرية) ـــ فإن ثمة فروقًا ينبغي لنا الوقوف عندها: فآية صاحب الجنتين وردت في معرض الحديث

(١) وهي الآيات الكريمة: البقرة١٤٣، وآل عمران١٧٩، والأنفال٣٣، والتوبة ١١٥، والعنكبوت ٤٠، وفاطر ٤٤، والتوبة٧٠، والروم٩.

(٢) وهي الآيات الكريمة: البقرة ١٣٥، وآل عمران ٦٧، ٩٥، والأنعام ١٦١، والنحل ١٢٣.

عن إهلاك الجنتين، وتجرع صاحبهما كؤوس المرارة والندم، لكنه على قيد الحياة؛ هلك العرَض وبقيت الذات، فجاء التعقيب: "ولم تكن .. فئة .. منتصرًا"، وآية قارون وردت في معرض الحديث عن هلاكه وما يملك، ولات حين مندم! هلك الذات والعرَض، فجاء التعقيب: "فما كان .. من فئة .. من المنتصرين". لعل سياق سورة الكهف ـــ والله أعلم بمراده ـــ يُلمح إلى اتصال النفي بحاضر صاحب الجنتين الذي بقي على قيد الحياة يتجرع مرارة خذلان الناصرين من دون الله، وسياق سورة القصص يشير إلى انتهاء قصة ذلك الباغي بهلاكه، وغياب كنوزه.

*وغلب في التعبير القرآني نفي "كان" المسندة إلى ضمير الجمع بلفظ المضيّ "ما كنا"، واقتصر ورودها مضارعة على ثلاث آيات؛ قوله تعالى: ﴿ بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا﴾[غافر ٧٤]، و﴿ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴾ المدثر ٤٣، ٤٤.

*لمْ يدخل حرف الاستفهام في جملة "كان" المنفيّة إلا إذا كانت مضارعًا مجزومًا بلم، سواء أدخلت همزة الاستفهام على "لمْ"، نحو: ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾[المؤمنون ١٠٥]، أم فصل بينهما عاطف (الواو، نحو: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾[غافر ٥٠]، أو الفاء، نحو: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾(الجاثية ٣١). وبوجه عام لم أجد حرف الاستفهام يليه "ما" النافية للفعل في كتاب الله.

*ولم أجد في كتاب الله "كان" المنفية بصيغة المضيّ يرد خبرها جملة فعليّة فعلها ماضٍ على حد: "ما كنت فعلت"، وإنما ورد مضارعًا فقط، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ [النحل: ٢٨]، وأما مضارعها المنفيّ بـ"لم" فورد الفعل

ـــ في خبره الجملة الفعلية ـــ ماضيًا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ [النساء٢٣]، ومضارعًا، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[المؤمنون١٠٥].

*ومن الآيات الكريمة التي تلفت النظر في هذا الباب قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَتَوْاْ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِيٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِۚ أَفَلَمْ يَكُونُواْ يَرَوْنَهَاۚ بَلْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا ﴾[الفرقان٤٠]؛ فظاهر السياق يقتضي: "بل لم يكونوا يرجون نشورًا"، وفي القرآن الكريم نحو هذا الأسلوب، قال تعالى: ﴿ قَالُواْ بَل لَّمْ تَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾[الصافات٢٩]، و﴿ بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔاۚ ﴾[غافر٧٤]، فلمَ عدل القرآن الكريم عن الكون المنفيّ إلى نفي الخبر؟

ونفي خبر كان ورد في سبع آيات كريمة أخرى، منها[1] قوله تعالى: ﴿ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة٧٩]، و ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴾[النبأ٢٧] ، والفرق بين التركيبين [2] يتمثّل في أنك تنفي في نحو "ما كان يفعل" الكينونة، فينتفي تبعًا لها نسبة خبرها إلى اسمها، فيحتمل معها القصد وغيره، وفي نحو "كان لا يفعل" تثبت الكينونة، فيغلب معها عمد واختيار؛ لذا اختار التعبير القرآني ـــ في آية سورة الفرقان ـــ نفي خبر "كان"؛ ليثبت لهم الفعل، وهو أنهم دأبوا على إنكار النشور؛ ولذلك كان يأتون على قرى لوط ﷺ دون عظة واعتبار.

(١) وكذا الآيات: يونس٤٢، ٤٣، والكهف١٠١، والزمر٤٣، والفتح١٥.

(٢) فصّل السامرائي (في معاني النحو ٢٢٢/١ ـــ ٢٢٤) القول في التفرقة بينهما، فليراجع.

الخاتمة وأهم النتائج

تناول البحث ـــ بالدراسة الوصفيّة التّحليليّة ـــ تركيبًا كثير الدوران في كتاب الله تعالى، حيث سلّط الضوء على "كان" المنفيّة في كتاب الله تعالى، سواء أكانت بلفظ المضيّ أم المضارعة، في دراسة نحْويّة دلاليّة تألفت من ستة مباحث، حصر أولها صور تركيب جملة "كان" المنفيّة في القرآن الكريم في اثنتي عشرة صورة، ثمّ بيّن أدوات النفي التي اشتملتها آيات نفي "كان"، مع ترتيبها بحسب شيوعها في هذا التركيب في كتاب الله، ودرس ثانيها لام الجحود التي تختصّ ـــ عند جمهور النحْويين ـــ بخبر "كان" المنفية، مبيِّنًا ضوابط هذه اللام في كتب النَّحْويين، وعالج ثالثها ما قد يعرض لمضارع "كان" المنفية المجزوم من حذف النون في كتاب الله، مبيِّنًا ضوابط حذف نون مضارع "كان" المجزوم في كتب النَّحْويين، وبحث رابعها حمل بعضهم "كان" المنفية على الزيادة في بعض آيات كريمة، وبيّن خامسها بعض المعاني السياقيّة لجملة "كان" المنفية في كتاب الله، ورصد آخرها بعض لمحات حول استعمال "ما كان" و"لم يكن" في القرآن الكريم.

وقد انتهى البحث إلى بعض نتائج، فيما يلي بيان أهمها:

*ثمّة علاقة قربى بين لفظي "النفي" و"الجحد" سوّغت المرادفة بينهما، فيتناوبان في عبارة بعض علماء العربية، والتحقيق أن النفي أعمّ؛ ذلك أنّ كل جحود نفي، لكن لا يكون النفي جحودًا إلّا إذا اتّسم بالمبالغة، ومن صور هذه المبالغة: إنكار النافي ظاهرًا أو معلومًا، أو ادعاؤه نفي الثابت لديه، أو اختصاص النفي بالماضي الذي حدث. و"الجحد" مصطلح كوفيّ في مقابل مصطلح "النّفي" عند البصريين، وقد ورد التعبير بالجحد في كتب بعض البصريين، وكما قالوا: "منفِيّ" قالوا: "مجْحُود".

* ضعّف ابن هشام(ت٧٦١هـ) قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾الأعراف ٨٢، و﴿مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾الجاثية ٢٥، وإذا كان نصب التالي لـ"كان" في مثل هذا التركيب هو غالب ما قرأ به السبعة، وهو الراجح عند علماء العربيّة، غير أنّ ثمّة قراءة سَبْعيّة وردت بالرفع، هي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام٢٣]؛ فلا وجه للقول بالضعف!

*"كان" المنفيّة في كتاب الله تعالى للمضيّ غالبًا (لفظًا كان المضيّ، أو معنىً "بوقوع مضارعها بعد لَمْ")، وقلّ مجيئها مضارعًا لفظًا ومعنى؛ ورد ذلك في خمس عشرة آية.

*غالب ورود "كان" منفيّة في كتاب الله بعد "ما" وبصيغة المضي، وانتفى مضارعها بـ"ما" في مواضع دون العشرة.

*تعيّنتْ "إنْ" للنفي قبل "كان" في آية واحدة وردت في موضعين في سورة يس، وثمة ست عشرة آية نسبوا إلى الكوفيين حمل "إنْ" فيها على أنّها النافية، واللام بعدها لام "إلّا"، خلافًا للبصريين الذين يرون "إنْ" فيها مخففة من الثقيلة، واللام بعدها الفارقة بين "إن" المخففة و"إن" النافية. والخلاف صناعي، والمتأمّل في دلالة التوجيهين يجد أن مؤدّاهما واحد؛ فكلاهما يثبت الحكم مؤكّدًا لاسم "كان"، غير أن طريق التأكيد مختلف؛ فالبصريّون يرون طريقه "إن" المخففة من الثقيلة، تليها اللام الفارقة مؤكّدة، والكوفيّون يرون طريقه القصر بالنفي بـ "إنْ" والاستثناء باللام التي نابت مناب "إلّا".

*انتفت "كان" بـ"لن" في آية واحدة في كتاب الله تعالى، هي قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾القصص١٧.

*الغالب في الاستعمال القرآنيّ دخول لام الجحود في خبر "كان" المنفيّة بلفظ المضيّ، ورد ذلك في ستّ عشرة آية كريمة، وقلّ دخول لام الجحود في خبر مضارع "كان" المنفيةّ، ورد ذلك في ثلاث آيات كريمة.

*بعض النحْويين (منهم ابن خروف (ت٦٠٩هـ)) لم يجعل لام الجحود قصرًا على الكون المنفي، ومن ثم خرّجوا عليها اللام في قوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾طه٢، و﴿مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾المائدة٦، وهو خلاف ما ارتضاه جمهور النحويين.

*الناظر في آيات نفي "كان" في القرآن الكريم التي يكون خبرها فعلًا يجد اتحادًا معنويًّا في المسند إليه بين "كان" المنفيّة، والفعل الواقع في خبرها.

*حُذفتْ نون مضارع "كان" المجزوم ـــ في سياق النفي والاستفهام المنفيّ ــ في عشر آيات كريمة.

*"كان" المنفيّة في كتاب الله تعالى فعل ناقص غالبًا، وقد وردت تامّة في آيات قليلة، وحملها بعضهم على الزيادة في ثلاثة مواضع؛ موضع لم يعيّنوا قائله، وموضعان لأبي عبيدة معمر بن المثنى.

*رصد البحث بعض معانٍ سياقيّة لجملة "كان" المنفيّة في كتاب الله تعالى.

*لم أجد في كتاب الله تعالى "كان" المنفية بصيغة المضيّ يرد خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ على حد: "ما كنت فعلت"، وإنما ورد خبرها فعلًا مضارعًا فقط، وأما مضارعها المنفيّ بـ"لم" فورد الفعل ـــ في خبره الجملة الفعلية ـــ ماضيًا ومضارعًا.

*تقدّمَ خبر "كان" المنفيّة في بعض الآيات القرآنية الكريمة، وانفردت آية الإخلاص ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ــ على الراجح في إعرابها ــ بتنكير معمولي "كان" المنفية.

*دخلتْ لام الجحود على الفعل المضارع الواقع في خبر "كان" المنفيّة بـ "ما" أو "لم"، واختلف في "إنْ"، والشاهد ـــ عند مجيزه ـــ آية كريمة مختلف في إعرابها على أوجه أشار إليها البحث، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم ٤٦].

*حمل البصريّون لام الجحود على أنها جارّة، يقدر بعدها "أنْ" مضمرة وجوبًا، ولام الجحود ـــ عند الكوفيّين ـــ من نواصب المضارع، وفي مجال النّحو التعليميّ نجد أنّ رأي الكوفيّين ثمّة أيسر مؤنة، وأقلّ كلفة.

وبعد: فهذا أهمّ ما انتهى إليه البحث من نتائج، سائلًا المولى ﷻ أن يبارك في هذا العمل، وأن يرزقه القبول، وأن ينفع به. وختامي تحية عطرة إلى رائد الدراسات اللغوية الموسوعية المعاصرة في كتاب الله ﷻ، العلَم الجليل الأستاذ الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة "طيّب الله ثراه، ورزق الأمة أمثاله".

مصادر البحث ومراجعه

١. الآراء النحوية التي انفرد بها أبو عبيدة بين القبول والرد. د. عبد الهادي فراج. مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط. ع١٨/١٩٩٩م. ص١٦٥ ـــ ٢٦٩.

٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطيّ (ت١١١٧هـ)، أحمد بن محمد، الشهير بالبنّاء. تح: أنس مهرة. دار الكتب العلمية "لبنان". ط٣ ٢٠٠٦م.

٣. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت٩١١هـ). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

٤. أحكام النون الساكنة في ضوء علم الأصوات المعاصر. د. محمود عبيدات. مجلة العلوم الإنسانية. كلية الآداب. جامعة البحرين. ع٣١/ ٢٠١٨م. ص٨١ ــ ١٠٠.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ). تح: د. رجب عثمان. مكتبة الخانجي (القاهرة) ١٩٩٨م.

٦. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (ت٩٨٢هـ). دار إحياء التراث العربي "بيروت". بدون.

٧. أساس البلاغة للزمخشري (ت٥٣٨هـ). تح: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية "بيروت" ١٩٩٨م.

٨. الأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ). تح: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة (بيروت). ط٤ ١٩٩٩م.

٩. الأضداد لابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية "بيروت" ١٩٨٧م.

١٠. إعراب القرآن العظيم للأنصاري(ت٩٢٦هـ). تح: د. موسى علي مسعود. بدون مطبعة ٢٠٠١م.
١١. إعراب القرآن المنسوب للأصبهاني قوّام السنة (ت ٥٣٥هـ). بعناية: د. فائزة المؤيد. الرياض ١٩٩٥م.
١٢. إعراب القرآن المنسوب للزجاج ـــ للباقولي جامع العلوم (ت نحو٥٤٣هـ). تح ودراسة: إبراهيم الإبياري. دار الكتاب المصري "القاهرة" ودار الكتب اللبنانية "بيروت". ط٤ ١٤٢٠هـ.
١٣. إعراب القرآن للنَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ). بعناية: عبد المنعم إبراهيم. دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ.
١٤. إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش(ت١٩٨٢م). دار الإرشاد للشئون الجامعية "حمص". ط٤ ١٤١٥هـ.
١٥. أمالي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ). دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة. دار عمار "الأردن"، ودار الجيل "بيروت". ١٩٨٩م.
١٦. أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ). تح: د. محمود الطناحي (ت١٩٩٩م). مكتبة الخانجي ١٩٩١م.
١٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري(ت٥٧٧هـ). تح الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. (بيروت) ١٩٩٣م.
١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام(ت٧٦١هـ). تح: يوسف البقاعي. دار الفكر "بيروت" بدون.
١٩. إيضاح الوقف والابتدا لابن الأنباري (٣٢٨هـ). تح: محيي الدين رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

٢٠. البحر المحيط لأبي حيان (ت٧٤٥هـ). تح الشيخ عادل عبد الموجود وزملائه. دار الكتب العلمية "بيروت" ٢٠٠١م.
٢١. بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ). تح: علي العمران. مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة. دار عالم الفوائد ١٤٢٤هـ.
٢٢. البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤ هـ). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة "بيروت". بدون.
٢٣. تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ). تح: مجموعة محققين. دار الهداية. بدون.
٢٤. التبصرة والتذكرة للصيمري، أبي محمد عبد الله بن عليّ. تح: د. فتحي أحمد مصطفى. مطبوعات جامعة أم القرى ١٩٨٢م.
٢٥. التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت٦١٦هـ). تح الأستاذ: علي البجاوي. عيسى البابي الحلبي وشركاه. بدون.
٢٦. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) للطاهر بن عاشور (ت١٩٧٣م). الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
٢٧. التذييل والتكميل لأبي حيان (ت٧٤٥هـ). تح د. حسن هنداوى. دار القلم (دمشق)، ودار كنوز إشبيليا (الرياض) ١٩٩٧م وما يليها.
٢٨. التعبير القرآني. د. فاضل صال السامرائي. دار عمّار (الأردن). ط٤ ٢٠٠٦م.
٢٩. التعريفات للجرجاني (ت ٨١٦هـ). دار الكتب العلمية (بيروت) ١٩٨٣م.

٣٠. التعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ (ت٣٧٧هـ). تح: د. عوض القوزي ١٩٩٠م.
٣١. تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (ت٣٩٩هـ). بعناية: حسين عكاشة، ومحمد الكنز. دار الفاروق الحديثة "مصر" ٢٠٠٢م.
٣٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ). تح مجموعة من الأساتذة. دار السلام (القاهرة) ٢٠٠٧م.
٣٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت٧٤٩هـ). تح: د. عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي ٢٠٠٨م.
٣٤. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي (ت١٣٧٦هـ). تح: عبد الرحمن اللويحق. مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠م.
٣٥. جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (ت٣١٠هـ). تح الشيخ: أحمد شاكر (ت١٩٥٨م). مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠م.
٣٦. جامع البيان في القراءات السبع للداني(ت٤٤٤هـ). جامعة الشارقة "الإمارات" ٢٠٠٧م.
٣٧. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ). بعناية: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية. ط٢ ١٩٦٤م.
٣٨. الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود صافي (ت ١٩٨٥م). دار الرشيد "دمشق"، ومؤسسة الإيمان "بيروت". ط٤ ١٤١٨هـ.
٣٩. الجمل في النحو للفراهيدي (ت١٧٠هـ)، الخليل بن أحمد. تح: د. فخر الدين قباوة. ط٥ ١٩٩٥م.
٤٠. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت٧٤٩هـ). تح د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية (بيروت) ١٩٩٢م.

٤١. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع للهاشمي (ت ١٣٦٢هـ). بعناية: د. يوسف الصميلي. المكتبة العصرية "بيروت".
٤٢. حاشية الجمل على الجلالين المسماة بالفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للشيخ سليمان الجمل (ت١٢٠٤ه). مطبعة التقدم العلمية (مصر) ١٢٩٦هـ.
٤٣. حجة القراءات لأبي زرعة (ت٤٠٣هـ)، ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد. تح: سعيد الأفغاني. دار الرسالة. بدون.
٤٤. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت٣٧٠هـ). تح: د. عبد العال مكرم. دار الرسالة "بيروت" ط٤ ٢٠٠٠م.
١.٤٥ لحجة للقراء السبعة للفارسي (ت٣٧٧هـ). تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني. دار المأمون للتراث "دمشق ـــــ بيروت". ط٢ ١٩٩٣م.
٤٦. الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ). تح الشيخ: محمد علي النجار(ت١٩٦٥م). الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط٤. بدون.
٤٧. دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ: محمد عضيمة (ت١٩٨٤م). دار الحديث. بدون.
٤٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين(ت٧٥٦هـ). تح: د. أحمد الخراط. دار القلم.
٤٩. رسالة في اللامات، المنسوبة لأبي جعفر النحاس(ت٣٣٧هـ). تح: د. طه محسن. مجلة المورد. المجلد الأول ١٩٧١م. ص١٤٣ ـــ ١٥٠.
٥٠. رسالة منازل الحروف للرماني (ت ٣٨٤هـ). تح: إبراهيم السامرائي. دار الفكر "الأردن" بدون.

٥١. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت٨٠٢هـ). تح: أحمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون).
٥٢. السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ). تح: د. شوقي ضيف. دار المعارف. ط٢ ١٤٠٠هـ.
٥٣. سر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٥هـ). تح: د. حسن هنداوي. دار القلم (دمشق) ١٩٨٥م.
٥٤. السنن المأثورة للشافعي (ت٢٠٤هـ)، رواية الطحاوي عن خاله المزني. تح: د. عبد المعطي قلعجي. دار المعرفة "بيروت" ١٤٠٦هـ.
٥٥. شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك. تح الشيخ: محمد محيي الدين. دار التراث، دار مصر للطباعة. ط٢٠ ١٩٨٠م.
٥٦. شرح أبيات المغني للبغدادي (ت١٠٩٣هـ). تح: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق. دار المأمون للتراث "بيروت". سنوات مختلفة.
٥٧. شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. دار هجر ١٩٩٠م.
٥٨. شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت ٦٠٩هـ). تح د. سلوى عرب. معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامية بجامعة أم القرى ١٤١٨هـ.
٥٩. شرح شواهد المغني للسيوطي (ت٩١١هـ). بعناية: أحمد كوجان، والشيخ محمد محمود الشنقيطي. منشورات لجنة التراث العربي ١٩٦٦م.
٦٠. شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري (ت٣٢٨هـ). تح: عبد السلام هارون. دار المعارف. ط٥. بدون.

٦١. شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تح: د. عبد المنعم هريدي. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. بدون.
٦٢. شرح الكافية للرضي (ت٦٨٦هـ). تح: د. يوسف حسن. جامعة قار يونس "ليبيا" ١٩٧٥م.
٦٣. شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ). تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية "بيروت" ٢٠٠٨م.
٦٤. شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ). بعناية د. إميل يعقوب. دار الكتب العلمية "بيروت"٢٠٠١ م.
٦٥. شعر عمرو بن معد يكرب الزُّبيدي (ت٢١هـ). جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ط٢ ١٩٨٥م.
٦٦. علم الأصوات. د. كمال بشر. دار غريب ٢٠٠٠م.
٦٧. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ). تح: د. حسين شرف. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية "القاهرة" ١٩٨٤م.
٦٨. غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي (ت١١١٨هـ). دار الكتب العلمية "بيروت". بعناية: أحمد الحفيان ٢٠٠٤م.
٦٩. الفروق اللغوية للعسكري (ت نحو ٣٩٥هـ). تح: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع "القاهرة". بدون.
٧٠. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها للهُذَلي اليشكري (ت٤٦٥هـ). تح: جمال الشايب. مؤسسة سما للتوزيع والنشر ٢٠٠٧م.

٧١. الكامل في اللغة والأدب للمبرد (ت ٢٨٥هـ). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي "القاهرة"

٧٢. الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ). تح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي "القاهرة" ط٣ ١٩٨٨م.

٧٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ). دار إحياء التراث العربي "بيروت". بدون.

٧٤. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) للكفوي (ت ١٠٩٤هـ). تح عدنان درويش، ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة (بيروت). بدون.

٧٥. اللامات لابن فارس(ت٣٩٥هـ). تح: د. شاكر الفحام(ت٢٠٠٨م). مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. م٤٨ /١٩٧٣م. ص٧٥٧ ـــ ٨٠١.

٧٦. اللامات للزجاجي(ت ٣٣٧هـ). تح: د. مازن المبارك. دار الفكر "دمشق". ط٢ ١٩٨٥م.

٧٧. اللامات للهروي(ت٤١٥هـ). تح: يحيى البلداوي. مكتبة الفلاح "بيروت" ١٩٨٠م.

٧٨. اللباب في علوم الكتاب للحنبلي (ت٧٧٥هـ). بعناية: عادل عبد الموجود وعلي معوض. دار الكتب العلمية "بيروت" ١٩٩٨م.

٧٩. لسان العرب لابن منظور(ت٧١١هـ). دار صادر "بيروت". ط٣ / ١٤١٤هـ.

٨٠. اللمع في العربية لابن جني (ت ٣٩٢هـ). تح: د. فائز فارس. دار الكتب الثقافية "الكويت". بدون.

٨١. المبسوط في القراءات العشر لابن مِهْران النيسابوريّ (ت٣٨١هـ). تح: سبيع حمزة حاكيمي. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م.
٨٢. المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني (ت٣٩٢هـ). بعناية: مروان العطية، وشيخ الزايد. دار الهجرة "دمشق" ١٩٨٨م.
٨٣. مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت٢٠٩هـ). تح الأستاذ: محمد فواد سزگين. مكتبة الخانجي "القاهرة" ١٣٨١هـ.
٨٤. مجالس ثعلب (ت٢٩١ه). شرح وتح: عبد السلام هارون. دار المعارف (مصر). ط٢ ١٩٦٠م.
٨٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني(ت٣٩٢هـ). تح: علي النجدي وزميليه. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٤م.
٨٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت٥٤٢هـ). تح: عبد السلام محمد. دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ.
٨٧. المحلى (وجوه النصب) لابن شقير (ت٣١٧هـ). تح د. فائز فارس. مؤسسة الرسالة (بيروت)، ودار الأمل (الأردن) ١٩٨٧م.
٨٨. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ت٣٧٠ هـ). بعناية المستشرق الألماني برجشتراسر (ت١٩٣٢م). مكتبة المتنبي(القاهرة). بدون.
٨٩. مدارك التنزيل للنسفي (ت٧١٠هـ). حققه وخرج أحاديثه: يوسف بديوي. راجعه وقدم له: محيي الدين مستو. دار الكلم الطيب "بيروت" ١٩٩٨م.
٩٠. المسائل العسكريات في النحو العربي للفارسي (ت٣٧٧هـ). د. علي المنصوري. الدار العلمية الدولية ودار الثقافة "الأردن ٢٠٠٢م.

٩١. مسائل نحوية وصرفية بين الفراء ومعاصريه في كتابه "معاني القرآن". د. مصطفى خليل خاطر. مكتب التركي ٢٠٠٣م.

٩٢. مسند الحميدي المكي (ت ٢١٩هـ). تح: حسن أسد. دار السقا "دمشق" ١٩٩٦م.

٩٣. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ). تح: د. حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة "بيروت". ط٢ ١٤٠٥هـ.

٩٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (ت٧٧٠هـ). المكتبة العلمية "بيروت". بدون.

٩٥. مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. الإصدار ٢.١ ١٤٣٦هـ.

٩٦. مصطلحات النحو الكوفي ـــ دراستها وتحديد مدلولاتها. د. عبد الله الخثران. هجر للطباعة ١٩٩٠م.

٩٧. معاني الحروف المنسوب للرماني (ت٣٨٤هـ). تح: د. عبد الفتاح شلبي. دار الشروق. ط٢ ١٩٨١م.

٩٨. معاني القراءات للأزهري (ت٣٧٠هـ). مركز البحوث في كلية الآداب. جامعة الملك سعود ١٩٩١م.

٩٩. معاني القرآن للفراء(ت٢٠٧هـ). تح: أحمد يوسف النجاتي وزميليه. دار المصرية للتأليف والترجمة. بدون.

١٠٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ). تح: د. عبد الجليل شلبي. عالم الكتب ١٩٨٨م.

١٠١. معاني النحو. د. فاضل السامرائي. دار الفكر "الأردن" ٢٠٠٠م.

١٠٢. معجم القراءات. د. عبد اللطيف الخطيب. دار سعد الدين (دمشق) ٢٠٠٢م.
١٠٣. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. د. محمد اللبْدي. مؤسسة الرسالة (بيروت)، ودار الفرقان (عمّان) ١٩٨٥م.
١٠٤. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٩٦٨م). دار الحديث (القاهرة) ١٩٨٨م.
١٠٥. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية (مصر). (بدون).
١٠٦. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية. د. محمد إبراهيم عبادة. دار المعارف (القاهرة). بدون.
١٠٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي (ت ٧٤٨هـ). دار الكتب العلمية ١٩٩٧م.
١٠٨. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت٧٦١هـ). تح: د. عبد اللطيف الخطيب. المجلس الوطني للثقافة (الكويت). السلسلة التراثية (٢١).
١٠٩. مفتاح العلوم للسكاكي (ت٦٢٦هـ). بعناية: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية (بيروت). ط٢ ١٩٨٧م.
١١٠. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ). تح: صفوان الداودي. دار القلم، والدار الشامية ١٤١٢هـ.
١١١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت٧٩٠هـ). تحقيق: مجموعة أساتذة. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ٢٠٠٧م.

١١٢. المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ). تح: محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ط٣ ١٩٩٤م.
١١٣. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل للغرناطي (ت٧٠٨هـ)، أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير. وضع حواشيه: عبد الغني الفاسي. دار الكتب العلمية "بيروت". بدون.
١١٤. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي (ت٥٨١هـ). بعناية: عادل عبد الموجود وعلي معوض. دار الكتب العلمية "بيروت" ١٩٩٢م.
١١٥. النحو وكتب التفسير. د. إبراهيم رفيده. الدار الجماهيرية (ليبيا). ط٣ ١٩٩٠م.
١١٦. النشر في القراءات العشر لابن الجزري(ت٨٣٣هـ). تح الشيخ: علي الضباع (ت١٩٦١م) مصورة دار الكتب العلمية عن طبعة المطبعة التجارية. بدون.
١١٧. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكيّ بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ). تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي بإشراف د. الشاهد البوشيخي. جامعة الشارقة ٢٠٠٨م.
١١٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي(ت٩١١هـ). تح: د. عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية "مصر". بدون.
١١٩. ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن لغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ)، أبي عمر الزاهد. تح: محمد بن يعقوب التركستاني. مكتبة العلوم والحكم "المدينة المنورة" ٢٠٠٢م.